

بحث بعنوان

السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

إعداد الباحث

محمد خيرى ماجد ابراهيم

باحث دكتوراه بقسم المالية العامة والتشريع المالى

كلية الحقوق- جامعة أسيوط

تحت الإشراف

أ.د/ كمال الدين حسين
أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي

أ.د/ أحمد عبدالصبور الدجاوي
أستاذ المالية العامة والتشريع الضريبي

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل السياسات التى استخدمتها الصين لعلاج التضخم والسيطرة على الأسعار واصلاح اقتصادها، وذلك من خلال المنهج الوصفى التحليلى والمنهج المقارن، وقد بنى هذا البحث على فرضية أساسية مفادها أن السيطرة على الأسعار ومكافحة التضخم تعتمد على اصلاح الاقتصاد وعلاج اختلاله، كما تفترض أن نجاح هذا الاصلاح يتوقف على مدى ملائمة سياسات الإصلاح لظروف وأوضاع كل دولة على حده، ومدى قدرة الاقتصاد على استيعابها وهضمها، كما يتناول البحث اشكالية تتمثل فى كيفية استخدام الصين العلاج بغير الصدمة للسيطرة على ارتفاع الأسعار فيها واصلاح اقتصادها، ولقد انبثق عن تلك الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التى تناول البحث تحليلها وصولاً للأهمية التى يبرزها ذلك البحث، وللإجابة على تلك الاشكالية واختبار صحة فرضية هذا البحث، تم تقسيم البحث إلى مبحثين وخاتمة، تناول المبحث الأول إصلاح السوق الصينى بغير العلاج بالصدمة، بينما تناول المبحث الثانى سياسات المالية العامة لمواجهة التضخم فى الصين، أما خاتمة البحث فقد احتوت على أهم ما توصل إليه البحث من النتائج وما أوصى به من توصيات.

Abstract:

This research aims to analyze China's policies for controlling inflation, pricing, and economic reform, utilizing descriptive-analytical and comparative approaches. It is based on the hypothesis that successful inflation control and economic reform depend on tailored policies suited to each country's unique circumstances and economic capacity, The study explores China's non-shock therapy approach to managing price hikes and economic reform, addressing the following questions: How effective are China's non-shock therapy policies? What factors contribute to their success? What lessons can be learned for future economic reforms? This research provides valuable insights into

China's economic reform strategies, offering proactive fiscal policy recommendations for addressing inflation and promoting sustainable economic growth, and Research Structure Chapter 1: China's market reform without shock therapy, Chapter 2: Fiscal policies for combating inflation in China, and Conclusion: Key findings, recommendations.

كلمات مفتاحية:

السياسة المالية الاستباقية، اصلاح السوق، العلاج بغير الصدمة، السيطرة على الأسعار، معدل التضخم، النظام الضريبي.

Key words:

Proactive Fiscal Policy, Market Reform, Shock Therapy, Price Control, Inflation Rate, Taxation System.

مقدمة:

منذ اللحظة الأولى التى ذاق العالم فيها التبعات التى ترتبت على أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩، نمت إليه العلم، أن مفهوم الدولة الحارسة لم يعد كافياً لمسايرة معطيات ومتطلبات العصر، وبرزت فى هذه اللحظة أفكار ونظريات كينز، التى بينت أن تدخل الدولة له دور فعال فى ضبط اقتصادها بوجه عام، ورسم لذلك السياسات الواجب اتباعها للخروج من الأزمة، وبدأ من ذلك الوقت- يتعاظم دور الدولة ويحل محل قوى السوق، فى علاج الأزمات الاقتصادية وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى فى المجتمع.

ولا ريب، فى أن حلول الدولة محل قوى السوق، تطلب منها أن تبحث عن عدد من الأدوات التى من خلالها تتحكم فى النشاط الاقتصادى، ومن هنا ظهرت السياسة المالية كأداة من أدوات الدولة وتحكمها، وحلت محل ما كان يعرف فى الاقتصاد الكلاسيكى باليد الخفية فى السوق الحر، والذى كان يعزى إليها الفضل فى إعادة ضبط الأوضاع الاقتصادية، طبقاً لنظريات قوى السوق.

ولقد برزت عدة تعريفات للسياسة المالية، فقد عرفت بأنها: استخدام الحكومة للإيرادات العامة والإنفاق الحكومي أو العام لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية خلال فترة زمنية معينة^(١). كما عرفت بأنها: استغلال الإيراد والإنفاق وبرامج الدين لتحقيق مستويات عليا من الناتج الإجمالي ولمنع التضخم^(٢). وكذلك عرفت بأنها: استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات من أجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي^(٣). ويمكننا تعريف السياسة المالية بأنها: أسلوب الدولة في توفير مواردها وادارتها، والإنفاق على جملة التزاماتها، بغرض تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخصيص الموارد الاقتصادية وإعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتستخدم السياسة المالية أدواتها للوصول إلى جملة أهدافها، سواء تلك المتعلقة بالسياسة الانفاقية العامة أو المتعلقة بالسياسة الايرادية العامة.

ولقد استخدمت الصين السياسة المالية لتحقيق أهدافها المتعددة، وفق نهج خاص وأسلوب متفرد، جعلها ذات تجربة فريدة تجاوزت بمقتضاها الاختلالات الاقتصادية التي أرققت اقتصادها، لا سيما في مجال مكافحة التضخم وضبط حركة الأسعار.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى عرض وتحليل السياسات المالية التي استخدمتها الصين لعلاج التضخم والسيطرة على الأسعار واصلاح اقتصادها خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٢٤.

(١) د. عبدالمطلب عبدالحמיד: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٠.

(٢) Alvin H. Hansen: Fiscal Policy and Business Cycles, w.w. Norton & Company Imc, New York, 1941, P. 8.

(٣) د. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٤٢٩.

منهج البحث:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك المنهج المقارن، فالمنهج الوصفي التحليلي يتمثل في تتبع اجراءات السياسة المالية التي اتبعتها الصين وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد الصيني، خاصة التأثيرات المتعلقة بضبط حركة أسعار السلع والخدمات ومكافحة التضخم، وتحليل تلك التأثيرات لمعرفة دورها في إصلاح وضبط حركة الأسعار والسيطرة على معدل التضخم، بينما المنهج المقارن يتمثل في مقارنة اجراءات إصلاح الاقتصاد ومكافحة التضخم في الصين مع اجراءات إصلاح الاقتصاد ومكافحة التضخم في بولندا.

فرضية البحث:

يفترض هذا البحث أن السيطرة على الأسعار ومكافحة التضخم تعتمد على اصلاح الاقتصاد وعلاج اختلاله، كما تفترض أن نجاح هذا الاصلاح يتوقف على مدى ملائمة سياسات الإصلاح لظروف وأوضاع كل دولة على حده، ومدى قدرة الاقتصاد على استيعابها وهضمها.

اشكالية البحث:

استخدمت الصين السياسة المالية لعلاج التضخم وفق منهج العلاج بغير الصدمة، وتتعلق اشكالية هذا البحث بالإجابة على السؤال التالي:
كيف استخدمت الصين العلاج بغير الصدمة للسيطرة على ارتفاع الأسعار فيها واصلاح اقتصادها ؟

تساؤلات البحث:

- يطرح هذا البحث مجموعة من التساؤلات على النحو الآتي:
- كيف استخدمت الصين العلاج بغير الصدمة لاصلاح اقتصادها والسيطرة على ارتفاع الأسعار؟
 - كيف تم إصلاح اختلالات السوق في الصين؟

- وكيف حدثت السيطرة التامة على حركة الأسعار فى الصين؟

- كيف قامت الصين بإبقاء التضخم عند المعدلات المستهدفة أو إبقائه عند نسب قريبة من نسب تلك المعدلات؟

أهمية البحث:

تبدو أهمية هذا البحث فى أنه يعرض تجربة إصلاحية فريدة للصين، سيطرت من خلالها على ارتفاع التضخم كما عالجت بها اختلال اقتصادها، كما تظهر الأهمية فى ادراك أهمية وضع ظروف كل دولة واختلافها عن غيرها موضع الاعتبار عند رسم سياسات إصلاح الاقتصاد.

خطة البحث:

يتناول الباحث هذه الدراسة فى مبحثين وخاتمة، حيث يتناول فى المبحث الأول إصلاح السوق الصينى بغير العلاج بالصدمة حيث يبحث فيه فلسفتى العلاج بالصدمة والعلاج بغير بالصدمة واجراءات اصلاح السوق الصينى ونتائجه، كما يتناول فى المبحث الثانى سياسات المالية العامة لمواجهة التضخم فى الصين حيث يطور التضخم فى الصين واجراءات مواجهته واجراءات السياسة المالية التى اعتمدها الصين كأسلوب للمواجهة والفرق بينها وبين التجربة البولندية كأحد النماذج التى اعتمدت سياسات اقتصادية إصلاحية تعتمد على العلاج بالصدمة كنموذج مخالف للتجربة الصينية فى العلاج الاقتصادى بغير الصدمة، ثم خاتمة البحث التى تتناول أهم النتائج التى توصل إليها البحث وكذلك أهم ما أوصى به من توصيات.

المبحث الأول

إصلاح السوق الصينى بغير العلاج بالصدمة

اتبعت الصين تجربة فريدة فيما يتعلق بإصلاح اقتصادها، تتعلق بكيفية تعاملها مع علاج الصدمة والاستفادة منه، على عكس ما حدث فى بلدان أخرى شبيهة، اتخذت ذات النهج والعلاج

فكان من شأنه ارتفاع معدلات التضخم بشكل جنونى، ومثال ذلك، روسيا بعد تفكك الإتحاد السوفيتى، حيث تسبب العلاج بالصدمة فى روسيا، إلى ارتفاع التضخم بشكل جنونى حتى وصل عام ١٩٩٥ إلى رقم مكون من ثمانية أرقام، وسوف نتناول فى هذا الفرع، فلسفة العلاج بالصدمة ثم نتناول بعدها أسلوب الصين فيما يتعلق بالهروب من العلاج بالصدمة، وسوف نضمنه تناول التجربة البولندية كمثال لإحدى الدول التى استخدمت أسلوبا اصلاحيًا مغايرًا للأسلوب الاصلاحى الصينى، وهو أسلوب العلاج بالصدمة، وذلك على النحو الآتى:

أولاً: فلسفة العلاج بالصدمة:

كان العلاج بالصدمة فى قلب عقيدة التحول المتفق عليها فى واشنطن، والتى روجت لها مؤسسات بريتون وودز، فى البلدان النامية وأوروبا الشرقية والوسطى وروسيا، وظاهريًا، كانت عبارة عن حزمة شاملة من السياسات التى سيتم تنفيذها بضربة واحدة، لصدمة الاقتصاديات المخططة وتحولها إلى اقتصاديات السوق الحر فى وقت واحد، وتألقت هذه الحزمة من تحرير كافة الأسعار دفعة واحدة Liberalization of all Prices in One Big Bang ، والخصخصة Privatization ، وتحرير التجارة Trade Liberalization ، وتحقيق الاستقرار Stabilization، فى هيئة سياسات نقدية ومالية متشددة^(١).

وينبغى للتدابير الأربعة للعلاج بالصدمة، التى يتم تنفيذها فى وقت واحد، أن تشكل، من الناحية النظرية، حزمة شاملة، ويكشف التحليل الدقيق أن الجزء من هذه الحزمة الذى يمكن تنفيذه بضربة واحدة يتلخص فى مزيج من العنصرين، تحرير الأسعار المكمل بالتقشف الصارم Price Liberalization Complemented with Strict Austerity.

(1) Isabella M. Weber, "HOW CHINA ESCAPED SHOCK THERAPY The Market Reform Debate", First published, by Routledge, New York , 2021, P21.

ولقد تحدث الاقتصاديان ديفيد ليبتون David Lipton وجيفرى ساكس Jeffrey Sachs⁽¹⁾ باسم مؤيدى العلاج بالصدمة، على نطاق واسع، عندما اعترفوا بوجود مضاعفات فيما يتعلق بسرعة الخصخصة، فى الممارسة العملية، كما اعترفوا بصعوبة الخصخصة فى اقتصاد تكون فيه الملكية العامة فى المقام الأول، وأشاروا إلى أن مارغريت تاتشر رائدة مدافعى العالم عن الخصخصة، أشرفت- عند توليها رئاسة وزراء بريطانيا- على تحويل بضع عشرات فقط من المؤسسات المملوكة للدولة، إلى القطاع الخاص خلال ثمانينيات القرن العشرين، ومن ثم، فقد لاحظنا أن المعضلة الكبرى تكمن فى كيفية خصخصة مجموعة واسعة من الشركات العامة بطريقة عادلة وسريعة ومجدية سياسياً، وحذرا من التحرك بسرعة كبيرة فى الخصخصة عندما تكون الأسعار غير مستقرة، وبالمثل، فإن تحرير التجارة فى نظر المعالجين بالصدمة، يتطلب تحرير الأسعار المحلية كشرط مسبق له، ومن ثم فإن الانفجار الكبير فى تحرير الأسعار يظهر كشرط لكل من الخصخصة وتحرير التجارة، ويشكل الصدمة، فى العلاج بالصدمة⁽²⁾.

إن ما تم تقديمه باعتباره حزمة إصلاحات شاملة تبيّن فيما بعد أنه كان مجرد سياسة متحيزة بشدة نحو عنصر واحد فقط من عناصر اقتصاد السوق، وهو عنصر تحديد السوق لأسعار السلع والخدمات، ويكمن السبب الأعظم للانحياز نحو تحرير الأسعار بمعرفة السوق؛ بالنسبة للمفهوم الكلاسيكى الجديد، لاعتبار السوق آلية سعر متجردة من القيود المؤسسية، أما

(٢) ديفيد ليبتون David Lipton هو خبير اقتصادى أمريكى شغل منصب نائب مدير عام صندوق النقد الدولى منذ سبتمبر ٢٠١١ حتى ١ يوليو ٢٠١٩ ثم شغل منصب القائم المدير العام لصندوق النقد الدولى من تاريخ ٢ يوليو ٢٠١٩ حتى ١ أكتوبر ٢٠١٩.

وأما جيفرى ساكس Jeffrey Sachs فهو اقتصادى أمريكى وأستاذ بجامعة هارفارد وجامعة كولومبيا وعضو الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم (AAAS) كما شغل منصب رئيس شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة Sustainable Development Solutions Network (SDSN).

(3) Lipton, D., and J. Sachs: Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland. Brookings Papers on Economic Activity, 1990, P 75–147.

من وجهة نظر الليبراليين الجدد ، فلأن السوق هو الطريقة الوحيدة لتنظيم الاقتصاد بشكل عقلاني، ويعتمد عمله بشكل كامل على الأسعار الحرة⁽¹⁾.

ولقد حث التقرير المشترك حول اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية- والاقتصاد الصيني بوصفه اشتراكيا بحسب الأصل- والصادر عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير على ما يأتي⁽²⁾:

- إن التحرر المبكر والشامل من السيطرة على الأسعار أمر ضروري لإنهاء اختلالات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاقتصاد بشكل متزايد، ولن يكون هناك ما هو أكثر أهمية لتحقيق التحول الناجح إلى اقتصاد السوق، من تحرير الأسعار لتوجيه عملية تخصيص الموارد.

- أن تحرير أسعار الجملة يجب أن يقترن بسياسة تثبيت للسيطرة على المستوى العام للأسعار، وطالما تم وضع تدابير كلية تكميلية، فإن تحرير الأسعار قد يؤدي إلى قفزة واحدة في الأسعار، ولكنه لن يؤدي إلى تضخم مستمر⁽³⁾، حيث تبين أن الأسباب الحقيقية للتضخم المستمر في اقتصاديات الدول الاشتراكية، راجع إلى زيادة الطلب الكلي بسبب العجز الكبير في الميزانية والسياسات النقدية التوسعية وزيادة الأجور الناتجة عن سياسة البطالة الصفرية⁽⁴⁾، ومن وجهة

(1) Isabella M. Weber, " Op. Cit, P21.

(2) Lipton, D., and J. Sachs: Op. Cit, P 100.

(3) Idem, P 89.

(4) سياسة البطالة الصفرية تعنى الحالة التي يكون عندها كل الأفراد في قوة العمل موظفين، أي يصبح معدل البطالة صفراً أو قريباً من الصفر، وللمزيد حول ذلك يراجع:

Zero Unemployment Rate – Possibility and Effects, JobsPikr Administrator, February 8, 2022.

[/https://www.jobspikr.com/blog/zero-unemployment-rate](https://www.jobspikr.com/blog/zero-unemployment-rate)

نظر المعالجين بالصدمة، يمكن تخفيف هذه المشكلات من خلال جرعة قوية من التقشف الاقتصادى الكلى، لأنها كانت- فى جوهرها- نقدية وليست هيكلية^(١).

- إن الفكرة المتوقعة فى الأسعار والمتوقع أن تتجم عن تحرير أسعار الجملة، يمكن اعتبارها ذات فائدة للاقتصاد، لأنها ستمتص السيولة الزائدة وبالتالي تعزز التقشف، وبعبارة أخرى، فإن الزيادة فى المستوى العام للأسعار من شأنها أن تقلل من قيمة المدخرات، وبالتالي تقلل من الطلب الكلى المزمّن والزائد الذى تشهده الاقتصادات الاشتراكية، أما تكلفة حرمان المواطنين من جزء من ثروتهم بفعل التضخم، فيمكن النظر إليه على اعتبار أنه بمثابة الألم الضرورى.

ثانياً: علاج السوق الصينى بغير الصدمة:

نتناول فى هذه النقطة بالدراسة طبيعة العلاج الذى استخدمته الصين لإصلاح السوق، ثم نتناول إجراءاته ونتائج على النحو الآتى:

١- **طبيعة العلاج بغير الصدمة:** بحلول نهاية السبعينيات، كانت الصين قد تخلت عن الطموحات الثورية للماوية المتأخرة، ولم يكن السؤال الحاسم فى الثمانينيات هو ما إذا كان ينبغى الإصلاح أم لا، بل متمثلاً فى كيفية حدوث الإصلاح: هل من خلال تدمير النظام القديم بأكمله، أم من خلال تنمية نظام حديث من النظام القديم.

فإذا كان العلاج بالصدمة يقترح هدم المنزل بأكمله وبناء منزل جديد من الصفر، فإن الإصلاح الصينى قد بدأ واستمر مثل لعبة جينغا Jenga^(٢)، تمت إزالة تلك الكتل التى يمكن إعادة ترتيبها بمرونة فقط، دون تعريض استقرار المبنى- ككل- للخطر، رغم أن الصين قد

(5) Reddaway, P., and D. Glinski : The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism Against Democracy. Washington, DC: United States Institute of Peace.2001, P179.

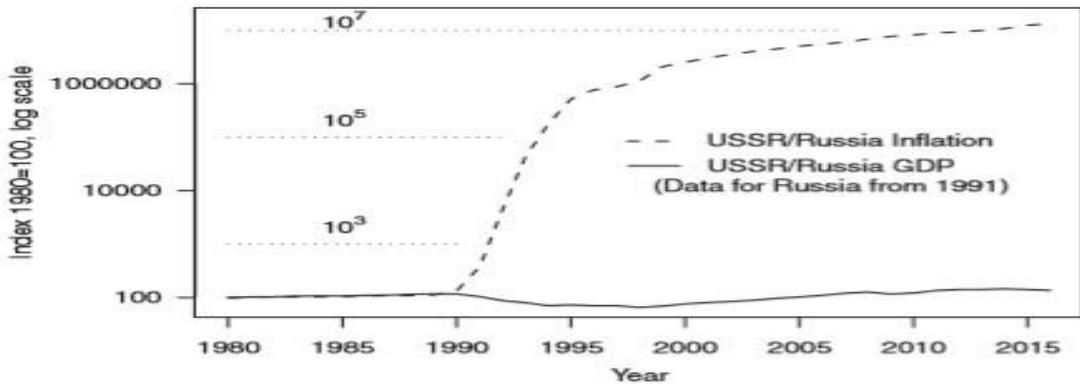
(١) لعبة جينغا Jenga هى لعبة أمريكية تلعب من خلال ترتيب مجموعة من القوالب الخشبية فوق بعضها البعض، حتى يتكون برج خشبى طويل ثم يبدأ اللاعب فى إزالة هذه القوالب واحداً تلو الآخر بالتناوب مع اللاعبين الآخرين حتى يسقط البرج ويقع.

السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

كادت أن تنفذ خطوة مدمرة من خلال إلغاء ضوابط الأسعار الأساسية فى الوقت غير المناسب خلال عقد الإصلاح الأول الذى بدأ عام ١٩٧٨ واستمر حتى ١٩٨٨، لكنها امتنعت عن ذلك فى نهاية المطاف^(١).

والحقيقة، أن اندماج الصين فى النيوليبرالية الجديدة وهروبها من العلاج بالصدمة- الذى تقوم عليه النيوليبرالية- أمر بالغ الخصوصية بالصين، فمثلا، رغم تشابه الاقتصاد السوفيتى بالاقتصاد الصينى كونهما اقتصادات منغلقة ومدارة، إلا أن الأثر الذى ترتب على إصلاحهما وانفتاحهما على السوق العالمى، كان شديد الاختلاف حد التناقض، فيما يتعلق بتأثير ذلك على معدل التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى، وهو ما سنوضحه فى الشكل رقم (١) الذى يمثل تطورات الناتج المحلى الإجمالى ومعدل التضخم فى الاتحاد السوفيتى (ثم روسيا)، وكذا الشكل رقم (٢) الذى يرصد نفس التطورات فى الاقتصاد الصينى خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (١)



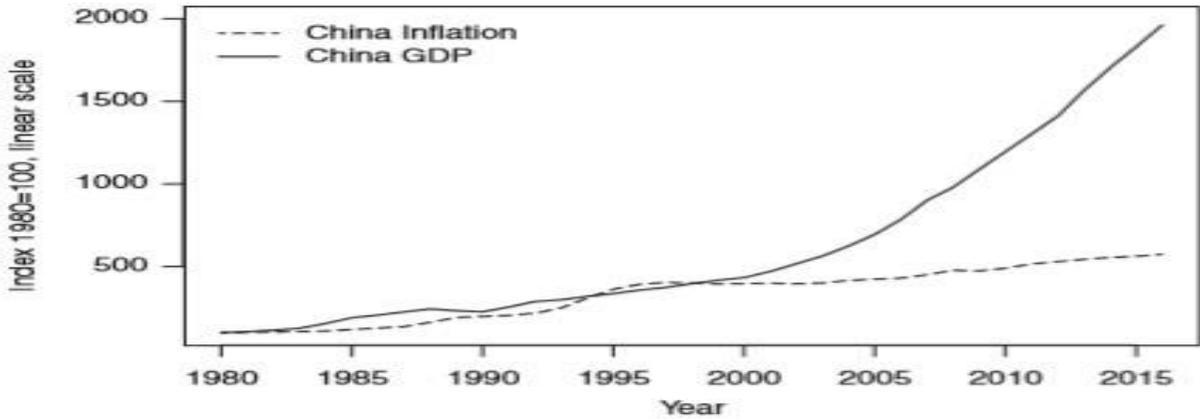
المصدر: صندوق النقد الدولى، مؤشر أسعار المستهلك فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية، ومؤشر أسعار المستهلك فى روسيا. والناتج المحلى الإجمالى فى روسيا. Alvarado, F., L. Chancel, T. Piketty, E. Saez, and G. Zucman World Wealth and Income Database (WID). Retrieved July 1, 2017, from <https://wid.world/data>.

(2) Isabella M. Weber, Op. Cit, P25

السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

ويوضح الشكل رقم (١)، ثبات نمو الناتج المحلى الإجمالى ومعدل التضخم عند مستوى ما خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ وهى فترة العقد الأخير لاتحاد الجمهوريات السوفيتية، ثم مع اتخاذ روسيا علاج الصدمات وتحرير حركة الأسعار، ارتفع معدل التضخم إلى أرقام فلكية وأما الناتج المحلى الإجمالى فقد تأرجح بين الإنخفاض والإرتفاع بنسب بسيطة. أما ما يتعلق بأثر الإصلاح والانفتاح على معدل التضخم والناتج المحلى الإجمالى فى الصين، فهو ما نشاهده فى الشكل رقم(٢) .

الشكل رقم(٢)



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولى بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلك فى الصين، أما إجمالى الناتج المحلى

Alvaredo, F., L. Chancel, T. Piketty, E. Saez, and G. Zucman World Wealth and Income Database (WID). Retrieved July 1, 2017, from <https://wid.world/data> .

فى الشكل رقم(٢)، يظهر لنا ثبات ثم ارتفاع فى معدل التضخم مصحوب بارتفاع فى الناتج المحلى الإجمالى حتى عام ١٩٩٨، ثم ثبات معدل التضخم من عام ١٩٩٨ ثم ارتفاعه بنسب محدودة خلال الفترة اللاحقة لعام ٢٠٠٠، أما الناتج المحلى الإجمالى فقد تحرك باستقرار صعودا وهبوطا وثباتا منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٨ ثم بعد ذلك ارتفع معدل الناتج المحلى الإجمالى على نحو كبير وسريع.

ويمكن سبب اختلاف نتائج الإصلاح بين الاقتصاديين الصينى والروسى على النحو الذى اظهره الشكلين السابقين، أن إصلاحات الصين كانت تدريجية من خلال إطلاق العنان لديناميكية النمو وإعادة التصنيع، ويتمثل أبرز مظاهر النهج الإصلاحى الذى تتبناه الصين فى نظام الأسعار المزدوج The Dual-Track Price System ، وهو عكس العلاج بالصدمة، فبدلاً من تحرير جميع الأسعار دفعة واحدة- كما فعلت روسيا فى بداية التسعينيات- استمرت الصين، فى البداية، على نظام التخطيط المركزى وتحديد أسعار السلع الأساسية وفى نفس الوقت تم تحرير أسعار فائض الإنتاج والسلع غير الأساسية على التوالى، ثم تم تحديد الأسعار تدريجياً من قبل السوق.

٢- إجراءات إصلاح السوق الصينى ونتائجه: بداية ينبغى الإشارة إلى أنه فى ظل نظام تحديد الأسعار فى عصر ماو تسى تونغ، تم تقسيم السلع إلى ثلاثة فئات: الفئة الأولى تضمن مجموعة من السلع يتم تحديدها وفقاً لأهميتها النسبية لمعيشة الناس، والفئة الثانية يتضمن الإنتاج الصناعى والزراعى، أما الفئة الثالثة فهى خاصة بالتجارة الخارجية، وكانت سلع الفئة الأولى هى الأكثر أهمية والأكثر رقابة من قبل الدولة، مقارنة بسلع الفئتين الثانية والثالثة^(١).

ثم فى ظل التحول من النظام الاقتصادى المخطط فى تحديد مستوى الأسعار إلى نظام أكثر مرونة، أدخلت الصين معايير تجريبية تتعلق بتحديد مستوى الأسعار، حيث وضعت فى الاعتبار- عند تحديد الأسعار- قوى العرض والطلب السائدة فى السوق، فإذا كان هناك نقص فى عرض السلعة الاستهلاكية، فلا ينبغى تخفيض سعرها، وكذلك لا ينبغى زيادة عرضها بشكل عشوائى إذا كان هناك فائض فى المعروض من السلعة، فيجب خفض سعرها لمنع حدوث تراكم مخزونات غير ضرورية، وهكذا، يجب أن تؤخذ قوى العرض والطلب فى الاعتبار تلك الموازنات بطرق لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار^(٢).

(1) Solinger, D. J: Chinese Business Under Socialism: The Politics of Domestic Commerce in Contemporary China. Berkeley; Los Angeles: University of California Press, 1984, P28.

(2) Isabella M. Weber, Op. Cit, P116.

ولقد قامت الصين بتطبيق خمسة أنواع من آليات تحديد الأسعار: النوع الأول، الأسعار المخططة التى تحدد إداريا بمعرفة الدولة للسلع الأكثر أهمية، والنوع الثانى، الأسعار المعومة لبعض السلع التى يوجد بها فائض فى العرض، والنوع الثالث، الأسعار المتفاوض عليها التى يتم تسويتها بين المؤسسات أو بين المؤسسات والإدارات التجارية أو بين المناطق، لإنتاج سلع تتجاوز الحصص بأسعار مخطط لها بخلاف ذلك، والنوع الرابع، أسعار السوق الحرة للسلع الثانوية، والنوع الخامس، أسعار السوق التى استقرت من خلال مشاركة الدولة من أجل فائض المنتجات الزراعية الرئيسية مثل الحبوب^(١).

ولقد كان التحدى الأكبر فى إصلاح الأسعار هو كيفية التعامل مع السلع المهمة التى تعانى من نقص المعروض منها ورغم ذلك ذات أسعار منخفضة حددت فى ظل نظام ما قبل الإصلاح، والتى لا يزال يتم توفيرها إلى حد كبير بتلك الأسعار المنخفضة المخططة والتى أصبحت تقل عن تكلفة إنتاجها، ووفقا لميلتون فريدمان- رائد النظرية النقدية الحديثة- فإن تجارب العديد من الدول أظهرت أن التحكم فى الأسعار لا يؤدي إلا إلى قمع أعراض التضخم.

ولقد بدأت الصين فى إعادة ترتيب السوق لديها، وإصلاح الأسعار فى نظامها الإقتصادى، من خلال نظام الحصص الإلزامية وخطط المسار المزدوج، وهى سمة فريدة للنهج التدريجى الذى تتبعه الصين فى عملية التحول الإقتصادى^(٢).

ووفقا لنظام الحصص الإلزامية وخطط المسار المزدوج The Manda- Tory Quta(MQ) and Dual- Trak System، يكون لمعظم المنتجات سعران: يتم تخصيص السلع الخاضعة للحصة بالأسعار الرسمية، وتباع المنتجات التى تتجاوز الحصص بأسعار السوق، وبالتالي يعتبر هذا النظام نهجا انتقاليا لنظام أسعار السوق، والنقطة الأساسية هنا لا تكمن فى التعايش بين مسارى الحصص والسوق، ولكن تكمن فى أن مسار السوق قد تم تقديمه

(3) Idem , 2021, P117.

(4) Josef C. Brado, Paul Wachtel, Dennis Tao Yang:” China`s Economic Development”, Palgrave Macmillan, Borough of Camden, London, First Edition, P 60.

على الهامش بالتوازي مع مسار الخطة الإصلاحية، على سبيل المثال، لم تنشأ معاملات السوق عن طريق تقليص حجم مؤسسات الدولة والحد من مخرجاتها، بل عن طريق تخصيص الحصص، وعلى نحو مماثل لم يتم إنشاء القطاع غير الحكومي من خلال خصخصة قطاع الدولة، بل من خلال تحرير دخول المشاريع الجديدة^(١).

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد تم إجراء مجموعة من التعديلات الواسعة على النظام الضريبي الصيني، ليطمأنى مع خطط الإصلاح المتخذة، ففي عام ١٩٩٤ بلغ معدل الضريبة الاسمية على دخل الشركات بالنسبة للشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للدولة نسبة ٥٥%، وبلغت نسبة ٣٥% للمؤسسات الخاصة، ونسبة ٣٣% للمؤسسات الخاصة ذات الاستثمار الأجنبي، وتراوحت معدلات الضرائب التصاعدية على الشركات من ٧% إلى ٥٠%.

ورغم ما سبق، فقد حذر تشاو زيانغ^(٢) من أنه إذا استمرت الصين في مسارها المزدوج والمتدرج، فإن التناقضات بين النظامين القديم والحديث سوف تصبح شديدة للغاية، ونوه كذلك إلى أن وضع سعرين مختلفين لنفس السلعة لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة، ويجب على الصين متى كانت الظروف مواتية أن تتخذ خطوات حاسمة في سبيل الانتقال إلى نظام السوق الحر، ولضمان النجاح زعم تشاو أنه من الضروري منع حدوث تغييرات في الدخل الحقيقي للناس، وذلك من خلال ربط الأجور بمؤشر أسعار المستهلك^(٣).

وكان من شأن تطبيق السياسات السابقة، ارتفاع معدلات التضخم لأرقام لم تشهدا الصين منذ نشأة الجمهورية الصينية الشعبية، وترتب على هذا التضخم الذي حدث في أواخر عام ١٩٨٧ وأوائل عام ١٩٨٨، أن تخلت الصين عن سياسة الأسعار مزدوجة المسار والسياسات التوسعية التي تنتهجها لاسيما الخاصة بربط الأجور بمؤشر أسعار المستهلك.

(1) Idem, P 61.

(٢) تشاو زيانغ هو رئيس وزراء الصين منذ عام ١٩٨٠ ورائد خطة الإصلاح الأولى في الصين التي تم تنفيذها أثناء فترة رئاسته للوزارة.

(3) Isabella M. Weber, Op. Cit, P220.

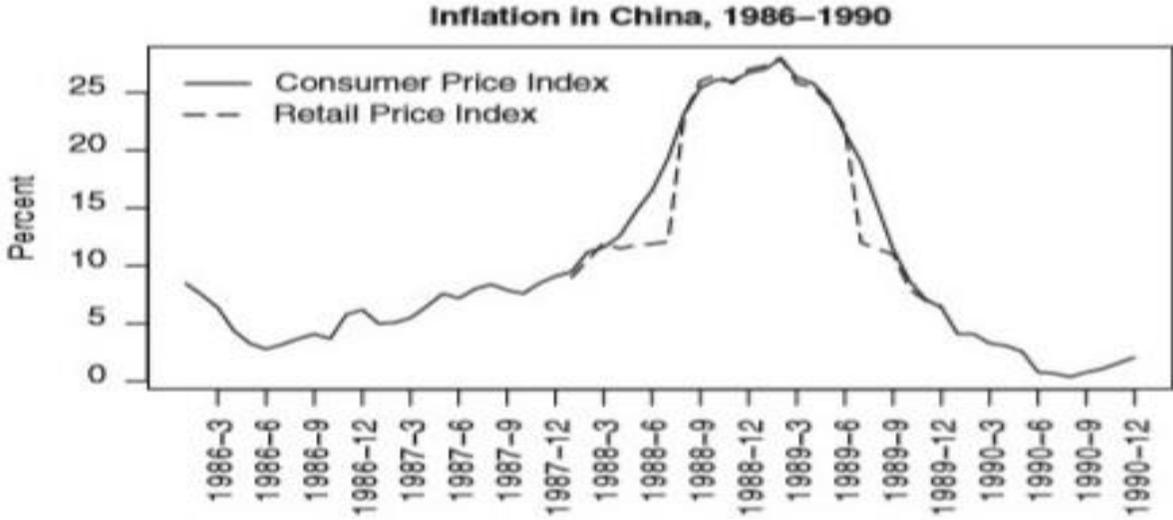
ولإعادة الاستقرار مرة أخرى، دعى مجلس الدولة الصينى- مجلس الوزراء- إلى اتباع خطة اقتصادية شديدة التقشف، وذلك لأنه أرجع السبب الجذرى للتضخم إلى الطلب الكلى الزائد وفرط النشاط الاقتصادى الموجه نحو التصدير، وبالتالي، ينبغى إعادة إرساء توازن الاقتصاد الكلى عن طريق خفض معدل النمو وخفض المعروض النقدى.

وخلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ أغسطس عام ١٩٨٨ عقد المكتب السياسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى اجتماعا عاما لمناقشة الخطة الأولية لإصلاح الأجور والأسعار، وقررت القيادة الصينية إلغاء نظام الأسعار المزدوج المسار بشكل أساسى، والتحرير التدريجى لأسعار المنتجات الصناعية الأساسية مثل الصلب والطاقة، فضلا عن كافة السلع الاستهلاكية، وتوقعت الخطة ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة ٧٠% على مدى خمس سنوات، مع تعويض العمال والفئات الأقل دخلا من خلال إعانات تعويضية، وشكل هذا الأمر محاولة تخلقى الدولة عن سيطرتها على الاقتصاد.

ولم تستطع الاجراءات السابقة السيطرة على التضخم، بل ترتب عليها عمليات الشراء المذعورة وسحب الأموال المودعة من البنوك بمعرفة المودعين واستبدالها بأى سلع معمرة يمكنهم الحصول عليها، واندفعت الصين نحو التضخم المتسارع للمرة الأولى منذ قيام الثورة الشيوعية، مما ترتب عليه فى النهاية، تراجع الحكومة عن برنامجها فى إصلاح الأسعار، وأعدت فرض ضوابط الأسعار على السلع المهمة، وفرضت سياسة تخفيض صارمة لاستعادة السيطرة على الأسعار، وتم تحديد نحو ٣٨٣ سلعة باعتبارها ذات أهمية بالغة، لسبب عيش الناس وللإنتاج الزراعى والصناعى، وقد استقرت أسعار هذه السلع حيث تم توسيع الإنتاج لزيادة المعروض منها، وتم تعزيز نظام التجارة للتغلب على الاختناقات فى التداول، وتم استخدام نظام مراقبة الأسعار لإعادة فرض ضوابط الأسعار، كما تم استخدام نظام تنظيم الاقتصاد الكلى لضبط الخطة الشاملة والتوسع الائتمانى وزيادة معدل الاستثمار^(١).

(1) Cheng Zhiping : " 30 Years of Price Reform, 1977–2006", China Market Press, P 119– 121. Referred to : Isabella M. Weber," HOW CHINA ESCAPED SHOCK

أعدت الصين السيطرة على الاقتصاد، وتم التغلب على التضخم فى غضون عام تقريبا، كما هو موضح بالشكل رقم (٣). الشكل رقم (٣).



Source: Isabella M. Weber, "HOW CHINA ESCAPED SHOCK THERAPY The Market Reform Debate", First published, by Routledge, New York , 2021, P 231.

ورغم النجاحات التى حققتها الصين فى إصلاح اقتصادها واستعادة استقرار الأسعار بفعل تجربتها الإصلاحية وهروبها من علاج الصدمات، إلا أن العديد من الدول الأخرى قد اتخذت أسلوبا مغايرا للصين فى علاج مشكلاتها الاقتصادية، وفى مقدمتها التضخم، وذلك باعتمادها على العلاج المفاجئ أو علاج الصدمات، وكان فى مقدمة تلك الدول بولندا والتشيك وروسيا، وسوف نتناول فيما يلى- بإيجاز- تجربة بولندا فى العلاج بالصدمة.

THERAPY The Market Reform Debate", First published, by Routledge, New York , 2021, P 255.

ففي عام ١٩٨٩، كانت بولندا تعاني من أزمة اقتصادية كبيرة، حيث التضخم المفرط الذي بلغ في أكتوبر من ذات العام نسبة ٥٤.٨%، إضافة إلى عجز الميزانية العامة والذي بلغ في تلك الفترة نحو ٨% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ديون خارجية مرتفعة للغاية.

وإزاء الأزمات السابقة، قدم ليزيك بالسيروفيتش Leszek H. Balcerowicz وزير مالية بولندا آنذاك، افتراضات خطته الإصلاحية في أكتوبر عام ١٩٨٩ والتي سميت خطة بالسيروفيتش، وذلك بهدف إصلاح مالية الدولة واستعادة توازن الميزانية، والتي اعتمد فيها على الإصلاحات النيوليبرالية وفقا لآليتها في العلاج بالصدمة أو الانفجار الكبير Big Bang، وذلك بهدف الابتعاد عن الاقتصاد المركزي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وأطلق بالسيروفيتش- وقتها- لتبرير العلاج بالصدمة والتحول إلى الاقتصاد الحر، مقولته الشهيرة "نحن فقراء إلى حد لا يسمح لنا بالتجربة، إذا كانت الدول الغنية تريد التجربة، فليفعلوا ذلك، وبالنسبة لنا، فمن الأفضل أن نأخذ نماذج تم تجربتها".

ولقد ترتب على خطة بالسيروفيتش إدخال العديد من الإصلاحات في النظام الاقتصادي، منها توسيع نطاق إجراءات الإفلاس ليشمل الشركات المملوكة للدولة متى كانت غير مربحة، وكذلك حظر تمويل عجز الميزانية بمعرفة البنك المركزي كما يمنع إصدار النقود بلا تغطية، كما تم إلغاء الأفضليات الائتمانية للمؤسسات المملوكة للدولة وربط سعر الفائدة بمعدل التضخم، كما تم توحيد قواعد دفع الضرائب في جميع القطاعات الاقتصادية، فقد فرضت ضريبة موحدة بنسبة ٤٠% على جميع قطاعات الاقتصاد، مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم، وإضافة إلى ما سبق، تم إلزام المؤسسات الأجنبية ببيع العملات الأجنبية للدولة بسعر الصرف الذي يحدده البنك المركزي، كما ألغى احتكار الدولة للتجارة الخارجية وفتح المجال للشركات الخاصة بالتصدير المباشر، إضافة إلى إدخال تعديلات جوهرية في سعر صرف الزلوتي البولندي في مواجهة الدولار الأمريكي.

— السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

ولقد كانت الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية عام ١٩٩٠ هى تقليل عجز الميزانية وإبطاء معدل نمو المعروض النقدى، وتخفيض نفقات الاستثمار للسيطرة على التضخم الجامح^(١).

ولقد أدت الإجراءات السابقة إلى حدوث إنخفاض كبير فى التضخم وعجز الميزانية، والحصول على موافقة الدائنين لتخفيض الديون الخارجية، كما حدثت زيادة كبيرة فى احتياطات النقد الأجنبى^(٢).

هذا هو الوضع العام الذى رتبته العلاج بالصدمة فى بولندا، ووفقا لجيفرى ساكس، فإن الاقتصاد البولندى وغيره من اقتصاديات التخطيط الشيوعى، قد عانى- بعد تفكك الشيوعية- من ثلاث أزمت عميقة، أما الأزمة الأولى فتتعلق بالحاجة الماسة للتحويل من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحر، ورغم ضرورة ذلك التحويل، إلا أن هناك- فى بولندا- من دافع عن نظام السوق الذى يتمتع بملكية الدولة على نطاق واسع، والذى يطلق عليه أحيانا، اشتراكية السوق أو السوق المختلط، وهم- وفقا لساكس- ساذجون بقدر اعتقادهم أن مؤسسات الدولة يمكن أن تصبح فعالة ومربحة، على الرغم من كل الأدلة التى تشير إلى عكس ذلك فى بقية دول العالم بما فى ذلك، أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والصين والهند وبقية دول آسيا.

أما الأزمة الثانية فهى أزمة مالية، وذلك لأن كل بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا، أصبحت حكوماتها- بعد الشيوعية- مفلسة أو شبه مفلسة، إضافة إلى معاناتها من عبء ثقيل من الديون الخارجية وعجز ميزانياتها العامة وانخفاض حصيله الضرائب وارتفاع المطالب الاجتماعية.

(١) وفقا لجيفرى ساكس المستشار الاقتصادى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والعديد من حكومات أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا: أن التضخم الجامح هو التضخم الذى يزيد معدله عن ٥٠% شهريا.

(2) Cheng Zhiping, Op. Cit, P256.

والأزمة الثالثة وهي الأطول أمداً، هي أزمة التكيف الهيكلي، حيث أن اقتصاديات تلك الدول موجهة- بفعل الإملاءات السوفيتية- نحو الصناعات الثقيلة وخاصة الصناعة العسكرية، على حساب الصناعة والخدمات الاستهلاكية مثل البنوك والعقارات والمطاعم والمتاجر⁽¹⁾.

وذهب ساكس كذلك، أنه لم يكن من الممكن حل الأزمة الهيكلية في بولندا- وغيرها من دول العلاج بالصدمة- على الفور، من خلال إجراء تغييرات سياسية أو تشريعية، حتى بعد تطبيق اقتصاد السوق، ستظل بولندا تعاني من وجود الكثير من الصناعات الثقيلة، وستظل مستويات المعيشة منخفضة لعدة سنوات نتيجة للهيكل الاقتصادي غير المتوازن، مع التشديد على أن إعادة الهيكلة والتنمية الاقتصادية الجديدة سوف يستغرقان سنوات وربما عقود، حتى تؤتي ثمارها بالكامل.

كما ذهب جيفرى ساكس إلى أن حل مشكلة التضخم المفرط في بولندا كان يكمن في خفض عجز الموازنة العامة، واستقرار قيمة صرف العملة في مواجهة العملات الأجنبية، ورفع أسعار الفائدة، وتشديد اعتمادات البنك المركزي للحكومة والبنوك، والأمر الأكثر أهمية هو إزالة ضوابط الأسعار المصطنعة، التي تمنع توازن العرض والطلب، بالأسعار التي يحددها السوق.

وكانت توجهات جيفرى ساكس السابقة، هي الأساس الذي بنيت عليه خطة بالسيروفيتش لإصلاح اقتصاد بولندا وتحويلها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحر على النحو السابق بيانه.

وإذا نظرنا إلى نتائج العلاج بالصدمة في بولندا من حيث الأزمات الثلاثة السابق الإشارة إليها- النظامية والمالية والهيكلية- فبوسعنا أن نرى، أنه سرعان ما تمت السيطرة على الأزمة المالية بشكل عام، ففي غضون الأشهر الأولى من عام ١٩٩٠، تم القضاء على نقص المعروض السلعي وتم تخفيض التضخم من أكثر من ٥٠% شهريا في أواخر عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٤% شهريا في منتصف عام ١٩٩٠، ومع مواصلة بولندا معركتها ضد معدلات التضخم

(1) Jeffrey Sachs: " Shock Therapy in Poland: Perspectives of Five Years", The Tanner Lectures on Human Values, University of Utah, 6 April 1994, P 272.

المرتفعة، وفقا لمعايير المواجهة المتبعة فى دول أوروبا الغربية، رغم معدل التضخم الذى بلغ نحو ٣٠% سنويا أواخر عام ١٩٩٤، يمكننا القول إن الأزمة العميقة المتمثلة فى التضخم المفرط، قد انتهت فى بولندا بشكل نهائى^(١).

وفى النهاية، ينبغى أن نطرح سؤالاً ثم نحاول الإجابة عليه، لماذا فضلت الصين الإصلاح الاقتصادى باستخدام الأسلوب المتدرج للإصلاح، ولم تستخدم العلاج بالصدمة من خلال الإصلاح المفاجئ بدفعة واحدة كما فعلت بولندا والتشيك وسلوفاكيا وغيرهم من دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتى سابقا؟

والإجابة على هذا السؤال تكمن فيما يلى:

حدثت صراعات عميقة بين تيارين فى الصين، فيما يتعلق بنهج الأسلوب الاقتصادى للإصلاح، بين تيار سعى بالتغيير الإصلاحي الذى سعى إلى التحول من النظام المخطط إلى نظام السوق الحر باستخدام العلاج بالصدمة على النحو الذى قالت به النيوليبرالية وأنصارها أمثال ميلتون فريدمان وجيفرى ساكس وغيرهما، وبين تيار آخر رفض التحول والإصلاح بالعلاج بالصدمة وفضل عنه التحول التدريجى، وانتصر فى النهاية أنصار الإصلاح المتدرج، وحقق نجاحات اقتصادية عظيمة فى الصين.

أما عن سبب نهج الصين للإصلاح المتدرج بدلا من العلاج بالصدمة، فيرجع إلى اختلاف الاقتصاد الصينى اختلافا جذريا عن اقتصاديات الدول اللى استخدمت العلاج بالصدمة، ولنتأمل الأزمت الثلاث لدول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتى سابقا والى أشرنا إليها سابقا، فبالنسبة للأزمة الأولى المتعلقة بمالية الدولة، لم تواجه الصين فى بداية إصلاحاتها الاقتصادية أية أزمات مالية، ولذلك تمكنت من إطلاق الإصلاحات الاقتصادية دون الحاجة إلى إجراء تخفيضات جذرية فى الميزانية، ودون اللجوء إلى فرض قيود صارمة على السياسة النقدية، أما عن الأزمة الثانية المتعلقة بالنظام الاقتصادى نفسه، فكان الاقتصاد الصينى أقل مركزية من اقتصاديات أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتى سابقا، بل وتمتع بقدر من الاستقلالية والمبادرة

(1) Jeffrey Sachs, Ibid, P 276.

على المستوى المحلى والإقليمى، أما الفارق الجوهرى فيتمثل فى الأزمة الثالثة وهى الخاصة بالتكيف الهيكلى، فإن الاقتصاد الصينى كان اقتصادا زراعيا بإمتياز، ففى عام ١٩٧٨ بداية الخطة الإصلاحية الأولى كان أكثر من ٧٠% من إجمالى قوة العمل تعمل فى الزراعة، وهو ما لم يتوافر فى اقتصاديات العلاج بالصدمة.

ولقد أحدثت هذه الخصائص الهيكلية اختلافا عميقا فى طبيعة الإصلاح الاقتصادى فى الصين والدول العلاج بالصدمة، فلم تكن الصين بحاجة إلى إغلاق الصناعات القديمة أو خصخصة الاقتصاد، بل إن الخطوة الحاسمة بالنسبة للصين تمثلت فى تحرير الاقتصاد غير الحكومى، حتى يتسنى للعمال الريفيين أن يتركوا الزراعة المنخفضة الإنتاجية وينضموا إلى الشركات غير الحكومية فى مجال الصناعة، وبالتالي، فإن المشكلة الرئيسية تكمن فى تحفيز تدفق العمال من الزراعة إلى الصناعة، وبما أن العمال الفلاحين يكحون بأجر الكفاف وبدون حماية اجتماعية، فإنهم حرصوا على الانتقال من الزراعة إلى الصناعة.

وعلى النقيض مما سبق، لم يتوافر لدى دول العلاج بالصدمة مناطق ريفية نائية وشاسعة يمكن من خلالها توظيف موظفى القطاع الجديد غير الحكومى، كما أنه لا توجد طريقة لترك قطاع الدولة على حاله لافتقاره إلى الكفاءة ولتسببه فى زعزعة الاستقرار المالى، وبالتالي كان ضروريا اللجوء إلى العلاج بالصدمة حتى وإن كان ذلك صعبا من الناحيتين السياسية والاجتماعية^(١)، وكان واضحا كذلك- لهذه الدول- أن نهج الإصلاح ذى المسارين الذى تتبناه الصين، والذى يتلخص فى السماح بقيام قطاع غير حكومى مع الاستمرار فى دعم وحماية القطاع الحكومى، من غير الممكن أن ينجح فى هذه الدول، حيث كان جميع عمال هذه الدول

(١) وذلك بفعل الآثار التى تترتب على أسلوب العلاج بالصدمة، منها التخلّى المفاجئ عن ضوابط الأسعار وتحرير صرف العملة فى مواجهة العملات الأجنبية وتخفيض الإنفاق الاجتماعى، وعادة ما يتضمن ذلك أيضا خصخصة الأصول المملوكة للدولة، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى زيادة تكاليف المعيشة على الأفراد بفعل ارتفاع مستوى أسعار السلع والخدمات بدرجات عالية، الأمر الذى يفقد الأفراد ثقتهم فى الحكومة إذا طالت تلك الآثار أو استمرت لفترات طويلة.

موظفون فى القطاع الحكومى، وليس كما فى الصين الذى وصل فيها عدد العمال الذين يعملون فى القطاع الحكومى عام ١٩٧٨ نحو ١٨% فقط من إجمالى عدد العمال فى الصين.

المبحث الثانى

سياسات المالية العامة لمواجهة التضخم فى الصين

شهدت الصين خلال الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٢، استقرارا فى معدلات التضخم، حيث تراوحت عادة بين ١% إلى ٣%، وكان هذا الاستقرار نتيجة للنمو الاقتصادى الموجه فى الصين، والقدرة الآسنيعية الهائلة والتدخلات الحكومية المستهدفة.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين الاقتصادى العالمى التى سادت العالم بسبب التوترات التجارية وجائحة كورونا، ظل التضخم فى الصين معتدلا، مما عكس قدرة الحكومة على موازنة النمو مع استقرار المستوى العام للأسعار، حيث بلغ متوسط التضخم فى أسعار المستهلك فى الصين ٢% فى السنوات العشر من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٢، كما هو موضح بالشكل رقم (٤):

الشكل رقم (٤)



المصدر: المكتب الوطني لإحصاءات الصين National Bureau of Statistics China

ويوضح الشكل رقم(٤)، أن معدل التضخم في الصين ظل مستقرا عند ٢% فما دونها خلال الفترة من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠٢٣، باستثناء الفترة من ٢٠١٨ حتى منتصف ٢٠٢٠. تآرجح معدل التضخم فيها بين ٢% وأقل من ٣%، وهي معدلات مناسبة ومستهدفة لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض التضخم عن المعدل المستهدف عند ٢% كان لا يلبث أن يعود مرة أخرى إلى المعدل المستهدف.

— السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

وسوف نتناول فى السطور الآتية حركة تطور التضخم فى الصين من خلال تتبع معدلاته ومظاهرها المختلفة، ثم نتناول بعد ذلك السياسات التى اتبعت لمواجهة هذا التضخم، وذلك على النحو الآتى:

أولاً: تطور التضخم فى الصين:

منذ الأزمة المالية العالمية فى عام ٢٠٠٨، تواجه الصين العديد من مشكلات الاقتصاد الكلى، فعلى المستوى الداخلى يشهد قطاع العقارات نشاطاً كبيراً وتظهر الأسواق المالية تقلبات واسعة النطاق، وعلى المستوى الخارجى بضعف الطلب العالمى على المنتجات الصينية وتباطأ معدل صادراتها، وهذا ما أدى إلى تركيز الصين- فيما بعد- على العمل لخفض التضخم من خلال سياسات إصلاحية تركز على تدخل الدولة فى حركة أسعار السلع والخدمات^(١).

ولفهم واقع التضخم فى الصين فإنه ينبغى علينا تتبع معدلاته فى السنوات السابقة، وفقاً لمؤشر أسعار المستهلك وذلك كما يوضحه الرسم البيانى فى الشكل رقم (٥):

(١) جزء مقتبس من خطاب تشو شياو تشوان محافظ البنك المركزى الصينى كان قد ألقاه عام ٢٠١٢، مشار إليه لدى:

Yuhua ZHANG, "What Explains Inflation in China", Master of Arts in Development Studies, International Institute of Social Studies(ISS), Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 2016, P1.

الشكل رقم (٥)



المصدر: بيانات صادرة عن البنك الدولي.

من الشكل السابق رقم (٥) الذي يقيس معدلات التضخم في الصين من الفترة ١٩٨٧ حتى ٢٠٢٣، نجد أن أعلى معدل للتضخم خلال هذه الفترة هو ٢٤.٣٠% خلال عام ١٩٩٤، ثم يليه معدل ١٨.٨٠% خلال عام ١٩٨٨، ثم ١٨.٢٠% عام ١٩٨٩، ثم بدأ معدل التضخم في الإنخفاض بعد عام ١٩٩٤ حيث وصل إلى ١٦.٨٠%، ٨.٣٠%، ٢.٨٠%، ٠.٨٠%، ١.٤٠% خلال السنوات ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩ على التوالي، ثم تراوح بين ٠.٣% إلى ٥.٩٠% بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٨، ثم انخفض عام ٢٠٠٩ لمعدل سالب وصل إلى - ٠.٧٠%، ثم وصل إلى معدل ٥.٦٠% عام ٢٠١١، ثم استقر معدل التضخم خلال الفترة من عام ٢٠١٢ وحتى عام ٢٠٢٣ بين معدل ٢.٦٠% كأعلى معدل للتضخم في عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣، ومعدل ٠.٢٠% عام ٢٠٢٣ كأدنى معدل له خلال هذه الفترة، وبلغ متوسط التضخم

فى الصين خلال هذه الفترة- مدة ١٣ سنة تبدأ من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠٢٣-؛ نحو ٢.١٧%^(١).

من البيانات الرقمية السابقة، يتضح أن معدل التضخم فى الصين قد استمر فى الحدود الآمنة باستثناء سنوات قليلة للغاية، تجاوز فيها حاجز ٥% وهو أمر يسترعى الانتباه حول طبيعة السياسات التى اتخذت فى الصين لإحكام هذه السيطرة على معدلات التضخم، وخاصة اجراءات المواجهة التى حدثت فى السنة التالية للسنة التى يتجاوز فيها معدل التضخم حاجز ٥%.

وكما يتضح من الشكل السابق رقم(٥)، إن اجراءات السيطرة على التضخم يمكن أن نرى تأثيرها وفقا لمرحلتين اثنتين: المرحلة الأولى وهى مرحلة شهدت العديد من التقلبات فى مستويات التضخم المرتفعة، وهى تلك المرحلة السابقة على عام ١٩٩٤، والمرحلة الثانية وهى مرحلة استقرار مستويات التضخم، وهى المرحلة التالية لعام ١٩٩٤، وفى المرحلة الأولى نجد أن التضخم قد بلغ فيها أعلى معدل له عند ٢٤.٣٠% بينما كان أدنى معدلاته عند ٣.١٠% عام ١٩٩٠، بمتوسط معدل بلغ ١٤.٩١%، أما فى المرحلة الثانية التالية لعام ١٩٩٤ فقد بلغ فيها معدل التضخم أعلى مستوياته عند ١٦.٨٠% عام ١٩٩٥ بينما كان أدنى مستوياته عند معدل سالب بلغ - ١.٤٠% عام ١٩٩٩، بمتوسط معدل بلغ ٢.٦١%. وهو ما يعنى أن سياسات مواجهة التضخم التى تم اتخاذها خلال المرحلة الثانية كانت أكثر فاعلية وسيطرة على التضخم، وهو ما انعكس فى نهاية المطاف على استقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فى كامل سنوات المرحلة الثانية، خاصة تلك التى بدأت من عام ٢٠٠٠ واستمرت حتى عام ٢٠٢٣، والتى يمكن تمييزها بالانكماش وانخفاض التضخم حيث سجل متوسط التضخم فيها أقل من ٢%.

فبالنسبة للمرحلة الأولى التى بلغ التضخم فيها معدلات قياسية خاصة فى عامى ١٩٨٨، ١٩٨٩ إنما كان ذلك نتيجة لقيام الحكومة الصينية عام ١٩٧٩ بتحرير سعر صرف العملة

(١) للمزيد تراجع بيانات البنك الدولى

. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=CN>

المدارة مركزيا، وذلك من خلال خطتها الاقتصادية التى سميت وقتها بسياسة التعديل والإصلاح، والتى تم من خلالها ربط الأجر بمعدل التضخم، وترتب عليها زيادة المعروض النقدى عامى ١٩٨٥، و١٩٨٦ لتتجاوز نسبة ٣٠%، هذا فضلا عن توسيع دور بنك الشعب الصينى (People`s Bank Of China) (PBOC) لإحكام السيطرة على سيولة القطاع المالى، وذلك من خلال الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي Minimum Reserve Requirements^(١)، ونظام الحصص الائتمانية Credit Quota System^(٢).

فمع تحرير الأسعار عام ١٩٨٧ ارتفع التضخم حتى وصل إلى ما يقرب من ٢٠% فى عامى ١٩٨٨ و١٩٨٩، مما أدى إلى تشديد السياسة النقدية وكان من شأنه إحداث تأثيرا سلبيا كبيرا على الاقتصاد الحقيقى للإنتاج الصناعى رغم السيطرة على معدلات التضخم فى أوائل التسعينات؛ الأمر الذى أحدث اختلالات فى العرض الكلى وتعرض النمو الاقتصادى لضربات شديدة، مسجلا أدنى نمو له بأقل من ٥% منذ إصلاحات ١٩٧٨^(٣).

ولمنع الهبوط الحاد للاقتصاد، قام بنك الشعب الصينى (People`s Bank Of China) (PBOC) عام ١٩٩٠ بتحويل سياساته من التشديد النقدى إلى التيسير، مما ساهم فى ارتفاع معدل الناتج المحلى الإجمالى Gross Domestic Product (GDP) بنسبة ٩.٣% عام ١٩٩١.

وفى عام ١٩٩٢، تم تحرير أسعار السلع والخدمات التى كانت تحدد إداريا، وترك أمر تحديدها لألية السوق الحرة وفقا لحركة العرض والطلب، فارتفعت الأسعار وارتفعت كذلك

(٢) الحد الأدنى من متطلبات الاحتياطي Minimum Reserve Requirements ويسمى كذلك بالاحتياطي النقدى الإلزامى ويعنى الاحتفاظ بمبلغ معين من أموال البنوك التجارية فى حساباتها الجارية لدى البنك المركزى.

(3) Yuhua ZHANG, "What Explains Inflation in China", Master of Arts in Development Studies, International Institute of Social Studies (ISS), Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 2016, P11.

(1) Zhang, C. & Clovis, J., 2010. China Inflation Dynamics: Persistence and Policy Regimes. Journal of Policy Modeling, Volume 32, pp. 373–388.

الأجور لربطها بمعدل التضخم، وبدأت علامات الإنهاك الشديد تظهر على الاقتصاد ككل، ثم فى عام ١٩٩٤ حقق الاقتصاد الصينى نموا اسميا فى الناتج المحلى الإجمالى بلغ نسبة ١٣%^(١)، كما حدث نموا فى المعروض النقدى بنسبة ٥٠% وبلغ التضخم ذروته فى ذلك الوقت بتحقيقه معدلا تاريخيا بنسبة ٢٤%؛ وذلك بفعل الزيادة الكبيرة فى العرض النقدى والتغييرات التى حدثت فى سياسة سعر الصرف^(٢).

وفى المرحلة الثانية اللاحقة لعام ١٩٩٤ وبعد أن وصل التضخم لمعدلات تاريخية، بدأ بنك الشعب الصينى فى اتخاذ تدابير جذرية لاحتواء التضخم، حيث قام بمراجعة أهداف سياسته ووضع هدف مواجهة التضخم كهدف أساسى لسياساته النقدية، وهو ما أسفر عن انخفاض معدل التضخم بداية من عام ١٩٩٥ واستمر فى هذا الانخفاض حتى عام ١٩٩٨، وخلال هذه الفترة حدثت الأزمة المالية الآسيوية^(٣) التى أدت إلى تباطؤ التضخم والاقتصاد الصينى ككل، مما أدى

(٢) الناتج المحلى الإجمالى هو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات التى تنتجها دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وينقسم إلى:

- الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى: وهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات خلال فترة ما مع استبعاد معدل التضخم من هذه القيمة، وهو يسمح بتقييم حقيقى للاقتصاد وما إذا كان قد حقق نموا أم انكماشاً من حيث الناتج الفعلى.

- الناتج المحلى الإجمالى الاسمى: وهو القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة اعتمادا على الأسعار الجارية، أى دون الأخذ فى الحسبان تأثير التضخم أو انكماش الأسعار. وبناء على ما سبق، فإن الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى هو الذى يعطى نتائج حقيقية عند مقارنة الأداء الاقتصادى عبر فترات زمنية مختلفة، أو عند إجراء تقييم أكثر دقة لما إذا كان الاقتصاد ينمو بالفعل أو ينكمش من حيث كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترات زمنية مختلفة.

(3) Kojima, R., Nakamura, S. & Ohyama, S., 2005. Inflation Dynamics in China, Bank of Japan Working Paper 5-E. Japan, Bank of Japan.

(4) حدثت الأزمة المالية الآسيوية بداية من عام ١٩٩٧، حيث شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادى نموا اقتصاديا سريعا فى السنوات التى سبقت هذه الأزمة، حيث اعتمد العديد من البلدان فى هذه المنطقة سياسات اقتصادية موجهة نحو السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث تم بناء هذه النمو على أساس رفع القيود

إلى استخدام الصين لسياسة التحفيز المالى⁽¹⁾ Financial Incentives لدعم الاقتصاد وتجنب الركود والبطالة واسعة النطاق خلال هذه الأزمة.

المالية وممارسات الإقراض غير المستدامة، والتي أسهمت فى نهاية المطاف فى حدوث الأزمة، وتتخلص أسباب هذه الأزمة فى ستة أسباب: الأول، اختلالات الاقتصاد الكلى بما فى ذلك العجز الضخم فى الحساب الجارى، والثانى فى أن صادرات هذه الدول أصبحت أقل قدرة على المنافسة بسبب المغالاة فى قيمة العملة، ويتمثل السبب الثالث فى ممارسات الإقتراض غير المستدامة فى شكل ديون قصيرة الأجل، والسبب الرابع هو اعتماد هذه الدول على الصادرات حيث بانخفاضها تأثر اقتصادها تأثراً كبيراً، ويتمثل السبب الخامس فى سحب الأموال الأجنبية من هذه الأسواق، بينما يتمثل السبب السادس فى قيام هذه الدول بإحداث تخفيضات كبيرة لقيمة عملاتها النقدية وذلك لتبقى هذه الدول قادرة على المنافسة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ورفع أسعار الفائدة وقل من قدرة الشركات والأفراد على سداد ديونها وأدى كذلك إلى انهيار أسعار الأصول لاسيما فى أسواق العقارات والأسهم، وبالتالي زيادة ضعف اقتصاديات البلدان المتضررة.

وترتب على ما سبق آثاراً عديدة مثل حدوث انكماش اقتصادى حاد فى البلدان المتضررة، وارتفاع التضخم بسبب تخفيض العملة، وعدم استقرار القطاع المالى والمصرفى، وإفلاس العديد من الشركات وزيادة البطالة، وحدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية نتيجة شيوع الإحباط من الوضع الاقتصادى فى هذه البلدان وفقدان الثقة فى الحكومات لفسلها فى معالجة الأزمة، هذا فضلاً عن هروب رؤوس الأموال الأجنبية وانهيار معدلات الاستثمار فى هذه البلدان. للمزيد حول الأزمة المالية الآسيوية يرجع:

[https://www.atfx.com/ar/analysis/financial-events/the-1997-economic-crisis-6-](https://www.atfx.com/ar/analysis/financial-events/the-1997-economic-crisis-6-causes-9-impacts-and-8-responses)

[causes-9-impacts-and-8-responses](https://www.atfx.com/ar/analysis/financial-events/the-1997-economic-crisis-6-causes-9-impacts-and-8-responses) ويراجع كذلك: منصف شرفى ، فارس قاطر: مجلة رؤى

اقتصادية، العدد ٢، الصادر بتاريخ ٣٠ - ٦ - ٢٠١٢، ص ٢٧ - ٤٧.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4272> 4

(١) سياسة التحفيز المالى Financial Incentives تعنى استخدام سياسات الإنفاق العام والضرائب لتحفيز النمو الاقتصادى خلال فترات الركود أو النشاط الاقتصادى البطئ، إذ ينطوى على زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو مزيج من كليهما، بهدف تعزيز الطلب الإجمالى وتشجيع الإنفاق الاستهلاكى وزيادة معدل الاستثمار.

ومنذ مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح التضخم في الصين منخفضا ومستقرا نسبيا، وذلك بفضل التحسينات التي أدخلتها السياسة النقدية وأدت إلى إضعاف التضخم بشكل كبير، فلقد اعتمد بنك الشعب الصيني منذ نهاية التسعينات، استراتيجية مركبة لإدارة السياسة النقدية باستخدام الأدوات القائمة على الكمية Price- Based Quantity- Based Tools والسعر Tools، على الرغم من أن الأدوات القائمة على الكمية كانت لا تزال سائدة خاصة عمليات السوق المفتوحة، وسياسة التوجيه عبر النافذة Window Guidance Policy^(١).

ولقد تم ترويض التضخم في الصين منذ عام ٢٠٠٠ وحتى كتابة هذه السطور في منتصف شهر يوليو من عام ٢٠٢٤، حيث لم يسجل التضخم في هذه الفترة أكثر من ٥% سوى في عامين اثنين فقط، وأصبح الإنكماش الاقتصادي في هذه الفترة هو المسبب للقلق، ولقد أرجع بعض الاقتصاديين- مثل تشنغ هوا- الإنكماش الذي حدث للصين خلال هذه الفترة خاصة في الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣، إلى النمو الكبير الذي حدث في الناتج المحلي الإجمالي^(٢)، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، في حين ربط صندوق النقد الدولي International Monetary Fund(IMF) هذا الإنكماش، بانخفاض أسعار

(٢) سياسة التوجيه عبر النافذة Window Guidance Policy، هي سياسة ائتمانية تسمح للبنوك المركزية بتوجيه الإقراض المصرفي نحو أنشطة اقتصادية معينة، وهي سياسة قديمة كانت تستخدم للتحكم في الائتمان وتخصيصه في فترة ما بعد الحرب، وتوقفت هذه السياسة في معظم البلدان بحلول ثمانينيات القرن العشرين، حيث استخدمت البنوك المركزية نيابة عن هذه السياسة، سياسة سعر الفائدة للسيطرة على التضخم وغيرها من الأدوات النقدية الحديثة. للمزيد حول ذلك: <https://re-dwell.eu/concept-definition/42> ويراجع

كذلك: <https://river.com/learn/terms/w/window-guidance/>

(٣) تشنغ هوا: الإنكماش العالمي الأسباب والعلاج، مجلة الصين اليوم، العدد ٥، مايو ٢٠٠٣.

<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/2003n5/5a7.htm>

— السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

السلع الأساسية والتخفيضات التى أدخلتها الصين على التعريفات الجمركية ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية^(١).

ولمعالجة الانكماش، بدأ بنك الشعب الصينى دورة نقدية توسعية فى الفترة ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، حيث ارتفع المعروض النقدى خلال هذه الفترة بنحو ٢٠%، وذلك بغرض تحريك الطلب الكلى، ورغم ذلك ظل التضخم عند مستويات منخفضة فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فقام بنك الشعب الصينى باتخاذ مزيدا من السياسات النقدية التوسعية، فرفع من مستوى الاحتياطى الإلزامى وخفض سعر الفائدة بالإضافة إلى توسيع استخدامه لسياسة التوجيه عبر النافذة Window Guidance Policy لدعم قطاعات السلع والخدمات، وهو ما أدى إلى زيادة مستمرة فى النمو خلال هذه الفترة حتى وصل معدل النمو الاقتصادى إلى ١٤% خلال عام ٢٠٠٧، مما كان سببا فى تحويل بنك الشعب الصينى دفة سياساته نحو سياسات انكماشية لتقييد النمو النقدى، ومع قدوم الثلث الثالث من عام ٢٠٠٨ وحدث الأزمة المالية العالمية تم العودة مرة أخرى إلى مسار السياسات التوسعية، وانفجرت الزيادة فى المعروض النقدى من ١٧% عام ٢٠٠٧ إلى ٣٠% عام ٢٠٠٩، حيث تم ضخ حزمة نقدية تحفيزية بقيمة ٤ تريليون يوان، ثم تم العودة إلى التشديد بعد انتهاء موجة الانكماش المؤقت فى عام ٢٠٠٨، واتخذت المزيد من

(٤) وقعت الصين بروتوكول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization فى العاصمة القطرية الدوحة فى ١١ نوفمبر ٢٠٠١، ودخل البروتوكول حيز التنفيذ اعتبارا من ١١ ديسمبر ٢٠٠١، لتصبح الصين منذ ذلك الحين عضوا بالمنظمة.

وللمزيد من التفاصيل حول تحليل صندوق النقد الدولى لأسباب الانكماش الذى حدث فى الصين من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٣ يراجع:

IMF, "Deflation: Determinants, Risks, and Policy Options—Findings of an Interdepartmental Task Force," April 30, 2003.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/def/2003/eng/043003.htm> .

اجراءات التشديد المالى عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١، لإبطاء التوسع النقدى بطريقة تدريجية ومستمرة، وكذلك فعل مستوى التضخم^(١).

ومنذ عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠ لم يتجاوز معدل التضخم نسبة ٢.٩٠%، حيث تراوح معدل التضخم فى هذه الفترة بين ١.٤٠% عام ٢٠١٥ و ٢.٩٠% عام ٢٠١٩، ثم وصل إلى ١.٠٠%، ٢.٠٠%، ٠.٢٠% أعوام ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣ على التوالى، مما أعاد الاقتصاد الصينى إلى الانكماش مرة أخرى.

وبناء على ما سبق، يثور التساؤل حول: هل عالجت الصين التضخم على حساب الانكماش؟ وهل من الممكن مكافحة التضخم دون التسبب فى حدوث ركود؟ والإجابة عن الشق الأول من السؤال: نعم، فقد عالجت الصين التضخم على حساب انكماش اقتصادها باستثناء عام ٢٠٢١ حيث تجاوز النمو معدل ٨%، وهو الأمر الذى أثار العديد من المخاوف حول توقعات انخفاض النمو الاقتصادى فى الصين خلال الأعوام المقبلة، ولا سيما فى مجال الاستثمار العقارى الذى عانى بفعل هذه السياسات من أزمات خطيرة؛ وأصبح يخشى دخول هذه القطاع الهام والضخم فى أزمة مالية تتسبب فى نتائج وخيمة على مستوى الاقتصاد الصينى بأكمله. أما الإجابة عن الشق الثانى للسؤال فتتمثل فيما قاله بيير أوليفيه جورينشاس Pierre Olivier Gourinchas كبير خبراء الاقتصاد فى صندوق النقد الدولى، حيث قال بأن مكافحة التضخم دون التسبب فى الركود أمر ممكن ولكنه صعب الحدوث، وذلك لاحتياج الاقتصاد الذى يعانى من التضخم إلى المزيد من التهدئة وتباطؤ معدلات نموه، وهو ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو^(٢).

ثانياً: السياسة المالية لمواجهة التضخم فى الصين:

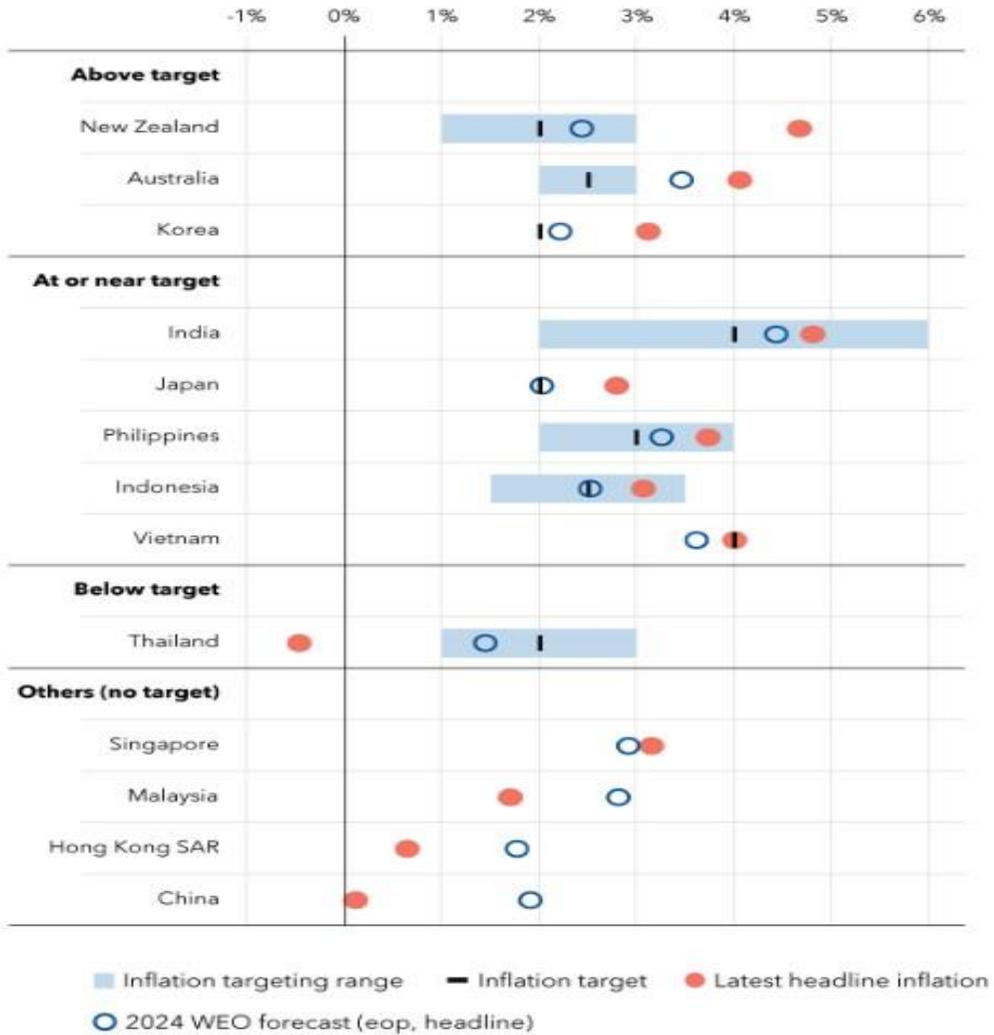
(1) Wong, C., 2011. The Fiscal Stimulus Programme and Public Governance Issues in China. OECD Journal on Budgeting , Volume 3, pp. 1-21.

(2) <https://english.elpais.com/economy-and-business/2023-07-03/imf-chief-economist-pierre-olivier-gourinchas-inflation-is-proving-more-persistent-than-we-expected.htm>.

تعتبر الصين من الدول ذات التجارب الرائدة في مجال مواجهة التضخم، إذ يعتبر معدل التضخم الذي تم تسجيله في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٢٤، من أدنى معدلات التضخم التي تم تسجيلها في دول آسيا، حيث بلغ التضخم في الشهور يناير وفبراير ومارس وأبريل ومايو ويونيو من عام ٢٠٢٤ معدلات - ٠.٨%، ٠.٧%، ٠.١%، ٠.٣%، ٠.٣%، ٠.٢% على التوالي، ويوضح الشكل رقم (٦) معدل التضخم الرئيسي Headline Inflation^(١) في الصين مقارنة بمعدل التضخم بعدد من الدول الآسيوية على النحو الآتي:

(١) يختلف معدل التضخم الرئيسي Headline Inflation في الصين عن معدل التضخم الأساسي Core Inflation حيث يسقط الثاني أسعار الغذاء والطاقة عند قياسه معدل التضخم، في حين يأخذهما الأول في الاعتبار عند قياس التضخم.

الشكل رقم (٦)



المصادر: تحليلات هافر، وآفاق الاقتصاد العالمى وحسابات صندوق النقد الدولى، والبيانات: اعتباراً من ١٥ أبريل ٢٠٢٤

من الشكل السابق رقم (٦) يتضح أن الصين هى أقل دول آسيا فى معدلات التضخم حيث لم يسبقها فى المعدل الأقل للتضخم سوى تايلاند، ومن الملاحظ أن الصين لم تضع هدفاً للتضخم

Inflation Target، ولا نطاقا لاستهداف التضخم Inflation Targeting Range، ويرجع ذلك أساسا لنجاحها فى ترويض التضخم وتثبيتته عند مستويات منخفضة، ومع ذلك فإن توقعات أفاق الاقتصاد العالمى الذى يصدر عن صندوق النقد الدولى؛ زعمت إلى أن عام ٢٠٢٤ سيشهد ارتفاعا فى معدل التضخم فى الصين. رغم تحقيق الصين نموا فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥% فى النصف الأول من عام ٢٠٢٤، ليصل إلى ٦١.٦٨ تريليون يوان وهو ما يعادل ٨.٤٩ تريليون دولار أمريكى^(١).

وقد اتخذت الصين نهجا مختلفا عن باقى الدول فيما يتعلق بإدارة المالية العامة للاقتصاد الكلى، حيث كان للصين السبق فى ابتكار سياسة مالية حديثة تختلف عن السياسة المالية التقليدية، ولقد أطلق على هذه السياسة اسم السياسة المالية الاستباقية Proactive Fiscal Policy، فضلا عن إدخالها العديد من التحديثات حول نظامها الضريبي وإنفاقها العام، وتحولها من النهج التقليدى للسياسة المالية إلى نهج آخر حديث، وتطور السياسة المالية إلى رؤية اقتصادية شاملة، وسوف نتناول ذلك بالدراسة على النحو الآتى:

١- السياسة المالية الاستباقية Proactive Fiscal Policy:

أشار شى جين بينغ Xi Jinping الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى The Communist Party of China (CPC) فى تقريره الذى تقدم به إلى المؤتمر الوطنى للحزب الشيوعى فى دورته العشرين التى انعقدت فى أكتوبر ٢٠٢٢؛ إلى ان تنفيذ السياسة المالية الاستباقية Proactive Fiscal Policy للصين، بعد عقود من التنمية الاقتصادية، يعد مؤشرا هاما للتقدم الذى أحرزته البلاد فى مجال إدارة الاقتصاد الكلى، وأن التحديث الاقتصادى فى مجال المالية العامة يظهر خصائص صينية فريدة تعتمد على ظروفها الوطنية.

ولقد تم تبنى السياسة المالية الاستباقية لمعالجة تأثير الأزمة المالية الآسيوية على الاقتصاد المحلى للصين، حيث واجهت الصين- فى ذلك الوقت- ظروفًا اقتصادية غاية فى الصعوبة، وكان ذلك على خلفية السوق المحلية المقيدة والبيئة الاقتصادية الدولية شديدة التغير والتعقيد،

(١) بيانات المكتب الوطنى الصينى للإحصاء National Bureau of Statistics of China.

فضلا عن انخفاض الطلب المحلى واختلال التوازن الهيكلى وتراجع التجارة الخارجية وانخفاض معدل الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادى.

وحتى يتم وضع السياسة المالية الاستباقية موضع التنفيذ، فقد تم ذلك فى جولتين اثنتين، فى الجولة الأولى منهما اتخذت مجموعة من التدابير الرئيسية بغرض التأثير على انكماش الاقتصاد ومواجهة الأزمة الناتجة عن الأزمة المالية الآسيوية، ثم فى الجولة الثانية تم اتخاذ المزيد من الاجراءات والأعمال لتحقيق معدلات نمو أعلى وتوسيع الطلب الكلى، وسنتناول ذلك على النحو الآتى:

أولاً: الجولة الأولى للسياسة المالية الاستباقية:

تم تنفيذ هذه الجولة بداية من عام ١٩٩٨ واستمرت حتى عام ٢٠٠٨، استجابة للتطورات الجديدة فى الاقتصاد الصينى، حيث انكماش الاقتصاد فى ذلك الوقت وانخفض الطلب الكلى مع وجود فائض فى المعروض السلعى تتجاوز نسبته ٩٥% من السلع المنتجة.

فى أغسطس ١٩٩٧ شهد مؤشر أسعار المنتجين فى الصين Producers Price Index (PPI) نمواً سلبياً لأول مرة على الإطلاق، وانخفض مؤشر أسعار التجزئة Retail Price Index (RPI) ومؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI)، كما تراجعت صادرات الصين خلال الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧، ونتيجة لما سبق بدأت الجولة الأولى للسياسة المالية الاستباقية والتي تم تنفيذها على مرحلتين وفقاً للنحو الآتى:

المرحلة الأولى من التدابير الرئيسية للسياسة المالية الاستباقية Major Proactive Fiscal Policy Measures:

بدأت هذه المرحلة بقيام الصين بتنفيذ السياسة المالية الاستباقية عام ١٩٩٨، وقد تم اتخاذ ثلاثة تدابير رئيسية فى ذلك العام، كبداية لتنفيذ السياسة المالية الاستباقية، وتتمثل هذه التدابير الثلاثة فيما يأتى:

أ- إصدار سندات خزانة إنشائية طويلة الأجل إضافية بقيمة ١٠٠ مليار يوان مخصصة لإنشاء البنية التحتية فى ستة مجالات: الرى Irrigation، النقل والاتصالات Transportation and

Communication، البنية التحتية الحضرية Urban Infrastructure، وحماية البيئة Enviromental Protection، وبناء وتحسين شبكات الكهرباء الحضرية والريفية Construction and Improvement of Urban and Rural power Grids، ومستودعات الاحتياطات الوطنية للحبوب Depots for National Grain Reserves.

ب- إصدار سندات خزانة خاصة بقيمة ٢٧٠ مليار يوان لأربعة بنوك تجارية كبيرة مملوكة للدولة، بهدف زيادة كفاية رأس مالها.

ج- زيادة التخفيضات الضريبية على الصادرات لدعم منتجات النسيج وصادراته، والفحم والأسمنت والصلب والسفن والمنتجات الكهروميكانيكية، والمنتجات الصناعية الخفيفة^(١).

المرحلة الثانية من التدابير الرئيسية للسياسة المالية الاستباقية Major Proactive Fiscal Policy Measures

بدأت هذه المرحلة في عام ٢٠٠٤، نظرا للوضع الخارجى الذى لم يكن فى صالح الاقتصاد الصينى والنقص الحاصل فى الطلب المحلى، قررت الحكومة الصينية مواصلة السياسة المالية الاستباقية للبناء على ما تم تحقيقه فى توسيع الطلب الكلى، وتأمين النمو الاقتصادى المستدام والسليم، حيث تم تنويع أدوات السياسة المالية الاستباقية بهدف تحقيق التآزر بين مختلف الأدوات المالية، مثل الاستثمار العام والضرائب وتوزيع الدخل، وفوائد الخصم والمدفوعات التحويلية، ووسعت الحكومة اهتمامها بالسياسة الضريبية مع الإعراف بدور الإنفاق المالى، وأعطت أهمية متساوية لتوسيع الاستهلاك والتصدير من ناحية، وزيادة الاستثمار فى المشاريع الممولة بالسندات من ناحية أخرى، كما بذلت جهود كبيرة لتطوير البنية

(1) <https://www.encyclopedia.com/books/news-and-education-magazines/proactive-fiscal-policy#:~:text=The%20proactive%20fiscal%20policy%20was%20targeted%20at%20expanding%20the%20aggregate,connection%20with%20the%20monetary%20policy>

السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

الأساسية للدولة وتحسين التكنولوجيا للشركات. ولعل أهم ما تم اتخاذه من تدابير فى هذه المرحلة يتمثل فى الآتى:

أ- إصدار المزيد من سندات الخزانة طويلة الأجل المخصصة للإنشاءات لتعزيز وتطوير البنية الأساسية:

أصدرت الحكومة فى الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٤ سندات خزانة طويلة الأجل بقيمة ٩١٠ مليار يوان وذلك بهدف تمويل مشاريع البناء، وبحلول نهاية عام ٢٠٠٤ تم تخصيص ٨٦٤.٣ مليار يوان لتمويل مشاريع بتمويل السندات فى المجالات الآتية^(١):

- ٢٥٩.٦ مليار يوان للزراعة والغابات والحفاظ على المياه والتنمية البيئية.

- ١٧١.١ مليار يوان لتطوير البنية التحتية للنقل والاتصالات.

- ١٣١.٧ مليار يوان لتطوير البنية التحتية الحضرية.

- ٧٧.٥ مليار يوان لتحسين التكنولوجيا والتحديث الصناعى.

- ٦٨.٨ مليار يوان لتطوير شبكات الكهرباء الريفية.

- ٤٣.٣ مليار يوان لتطوير المرافق الأساسية للتعليم والثقافة والصحة والسياحة.

- ٣٥.٢ مليار يوان لبناء مستودعات للاحتياطيات الوطنية للحبوب.

- ٣١.٢ مليار يوان لحماية البيئة.

- ١٨ مليار يوان لتحسين البنية التحتية للمحاكم والأمن العام والنيابة العامة والأجهزة القضائية.

ب- تعديل السياسات الضريبية لتعزيز الدور التنظيمى للضرائب:

(1) Proactive Fiscal Policy, Encyclopedia.Com.

<https://www.encyclopedia.com/books/news-and-education-magazines/proactive-fiscal-policy>

لتشجيع الاستثمار واستقطاب المزيد من التقنيات والمعدات المتقدمة من الخارج، خفضت الحكومة التعريفية الجمركية على الواردات من ١٧% نهاية عام ١٩٩٧ إلى ١٠.٤% عام ٢٠٠٤، وفي الوقت ذاته تم إعفاء المعدات المستوردة التي سيتم استخدامها في المشاريع المحلية التي تشجعها الدولة ومشاريع الاستثمار الأجنبي من الرسوم والضرائب المرتبطة بالاستيراد.

ولتعزيز التصدير، تم زيادة الخصم الضريبي على السلع المصدرة ثمانى مرات مما رفع متوسط الخصم الضريبي من ٨.٣% عام ١٩٩٨ إلى ١٥% عام ٢٠٠٢، وفي عام ٢٠٠٤ تم إصلاح نظام إدارة الخصم الضريبي على الصادرات بين الحكومات المركزية والمحلية، وتساوية الخصم الضريبي المتراكم والمستحق الدفع على الصادرات، ونتيجة لذلك اكتسبت الصادرات زخما جديدا^(١).

ج- تحسين سياسات الإيرادات غير الضريبية لزيادة الطلب المحلي:

عملت السلطات المالية بالتعاون مع الهيئات الحكومية الأخرى، لتخفيف العبء غير الضريبي على الشركات والأفراد، حيث كثفت الحكومة جهودها لمكافحة تحصيل الرسوم والتكاليف المالية غير المصرح بها، ففي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٤ ألغت الحكومة ١٩١٣ فئة من الرسوم والتكاليف المالية، كما قامت بتخفيض ٤٧٩ فئة أخرى، مما أدى إلى خفض الأعباء الاجتماعية وعزز بشكل فعال الاستثمار والاستهلاك الفردي^(٢).

ومن أجل دعم تنمية الاقتصاد والمالية العامة، أولت الحكومة الصينية في عملية تنفيذ السياسة المالية الاستباقية، أهمية كبيرة لتوجه وحجم كل تدبير من تدابير السياسة المالية، فضلا

(1) <https://www.encyclopedia.com/books/news-and-education-magazines/proactive-fiscal-policy#:~:text=The%20proactive%20fiscal%20policy%20was%20targeted%20at%20expanding%20the%20aggregate,connection%20with%20the%20monetary%20policy>

(2) Ibid.

عن التناغم بين التدابير قصيرة الأجل وأهداف السياسة المالية طويلة الأجل، وقد توحدت هذه التدابير بعدد من السمات أهمها ما يأتى:

- إن القرار السياسى الصائب كان بمثابة استجابة للطلب الضعيف والاقتصاد الراكد، حيث تم اتخاذ سياسات مالية توسعية لتحفيز الانتعاش الاقتصادى السريع، على سبيل المثال تم توجيه الاستثمارات الحكومية المباشرة الموسعة والتي كانت مصممة لتحفيز الطلب، إلى حد كبير إلى مشاريع قيد التنفيذ أو إلى مشاريع البنية الأساسية قصيرة الأجل التى تتراوح مدتها بين سنة إلى ثلاث سنوات.

- التوجه السياسى العقلانى، حيث استهدفت السياسة المالية الاستباقية توسيع الطلب الكلى وتعزيز الإصلاح الهيكلى، وتم التركيز بشكل متساو على تأثيرات السياسات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

- سياسات منسقة بشكل جيد: حيث تم تنفيذ السياسة المالية فى ارتباط وثيق بالسياسة النقدية، فتم إصدار نسبة ثابتة من سندات الخزانة للبنوك التجارية المملوكة للدولة (مرحلة جمع الأموال)، ثم ربط الاستثمار المالى بالائتمان المصرفى (مرحلة إنشاء البنية الأساسية)، ثم إصدار سندات خزانة خاصة لرفع كفاية رأس مال البنوك التجارية المملوكة للدولة، وبالتالي تعزيز الإصلاح المالى.

ثانيا: الجولة الثانية للسياسة المالية الاستباقية:

بدأت الجولة الثانية من السياسة المالية الاستباقية فى عام ٢٠٠٨، عندما واجه الاقتصاد الصينى رياحا معاكسة بنيوية ودورية، حيث كانت أزمة الرهن العقارى فى الولايات المتحدة سببا فى اندلاع أزمة مالية دولية فى سبتمبر عام ٢٠٠٨، والتي أحدثت صدمات شديدة فى الأسواق المالية العالمية، فقد سيطر الركود على الاقتصاديات العالمية المتقدمة، فى الدول الغربية والولايات المتحدة، أما فى الصين فقد كان الوضع قاتما، فلقد انخفضت الصادرات والواردات، مما أثر سلبا على الاستثمار فى الأصول الثابتة والإنتاج الصناعى.

وفي سياق ما سبق، كشفت الصين النقاب عن سياسة مالية استباقية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، والتي تضمنت تخفيضات هائلة في الضرائب والرسوم، وتعديل بنية الإنفاق المالي، ومقارنة بالجولة الأولى، فقد استخدمت الجولة الثانية أدوات وتدابير أكثر تنوعاً وقوة واستهدافاً، فعلى سبيل المثال، لم تعتمد الجولة الأولى من السياسة المالية الاستباقية على التخفيضات الضريبية كحافز للطلب، وذلك نظراً للنظام الضريبي الذي كان محفوفاً بالمشاكل، أما في الجولة الثانية فقد أدت التخفيضات الكبيرة في الضرائب والرسوم إلى تخفيض العبء الضريبي الإجمالي^(١).

ويمكننا تقسيم السياسة المالية التي تنتهجها الصين منذ عام ٢٠٠٨ إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: مرحلة تحفيز الطلب المحلي خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨ - ٢٠١٢):

قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، كانت الحكومة الصينية تعمل على منع فرط النشاط الاقتصادي، ومنع التضخم الهيكلي Structural Inflation من أن يتطور إلى تضخم جامح Rampant Inflation^(٢)، ونظراً للأوضاع المحلية والدولية المعقدة في عام

(1) Xing Li, Chen Long, "China`s Proactive Fysical Policy", China Economist, Vol.19, No.1, January–February 2024, P 63.

(٢) التضخم الهيكلي Structural Inflation ويسمى كذلك التضخم المدمج Built-in Inflation والتضخم النظامي Systemic Inflation والتضخم المستمر Sustained Inflation والتضخم الكامن Underlying Inflation وكذلك يسمى بالتضخم الراسخ Deeply Entrenched Inflation وهو عكس التضخم المؤقت Transitory Inflation، ويقصد بالتضخم الهيكلي ذلك التضخم الذي ينشأ ويتحرك نتيجة لتغيرات كبيرة في بنية الاقتصاد، والتي تعمل على تغيير العلاقات الأساسية بين العرض والطلب بطريقة دائمة أو طويلة الأمد على الأقل، أو تعمل على تشويه آلية التسعير بحيث لا يستطيع السوق أن يعيد توازن نفسه، وبالتالي فهذا التضخم لا علاقة له بزيادة الطلب أو انخفاض العرض.

أما التضخم الجامح Rampant Inflation ويسمى كذلك التضخم المفرط Hyper Inflation فهو التضخم الذي يشير إلى الزيادات السريعة وغير المقيدة في الأسعار وعادة ما تكون الزيادة بمعدلات تتجاوز ٥٠% شهرياً.

٢٠٠٨، فقد أفسحت هذه الأولوية المجال لجولة جديدة من السياسة المالية الاستباقية، وذلك للحفاظ على معدلات التنمية الاقتصادية السريعة والحد من الارتفاعات المفرطة في الأسعار، وقد حدد مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي The Central Economic Work Conference في ديسمبر ٢٠٠٨ توسيع الطلب المحلي باعتباره حلاً أساسياً للحفاظ على النمو الاقتصادي.

وفي مرحلة تحفيز الطلب المحلي خلال الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨-٢٠١٢) Stimulus of Domestic Demand during The Global Financial Crisis (2008-2012)، ركزت السياسة المالية في الصين على زيادة الإنفاق العام وإقرار تخفيضات هيكلية للضرائب، فمن خلال زيادة الإنفاق العام قامت الحكومة بدعم المزارعين وسكان المناطق الحضرية من ذوى الدخل المنخفض والمتوسط في محاولة منها لتحسين مستوى المعيشة ودعم الابتكار، كما تم تنفيذ التخفيض الهيكلي للضرائب من خلال إصلاحات في ضريبة القيمة المضافة في يناير ٢٠١٢، ورفع معدل خصم ضريبة الدخل الشخصي من ٢٠٠٠ يوان إلى ٣٥٠٠ يوان في عام ٢٠١١.

المرحلة الثانية: مرحلة تركيز المبادرات الشاملة لكل من الدخل والإنفاق على الإصلاحات الهيكلية في جانب العرض والتنمية "عالية الجودة" (من ٢٠١٢ حتى الوقت الحالي):

منذ المؤتمر الوطني الثامن عشر للحزب الشيوعي الصيني The 18th CPC National Congress^(١)، طرح المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي سلسلة من المبادرات الاقتصادية والاجتماعية، ووفقاً لهذه المبادرات الهامة ونتيجة للظروف الاقتصادية المتطورة؛ قامت الصين بتعديل وتحسين سياساتها المالية لتحقيق استقرار النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية عالية الجودة، وقد طورت هذه السياسات وأظهرت العديد من السمات الجديدة للسياسة المالية الاستباقية، مثل تحويل الأولويات من الطلب المحلي إلى مزيج من مبادرات دعم الطلب

(١) المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي الصيني Chinese Party Communist National Congress The هو مؤتمر حزبي يقام كل خمسة أعوام، ويعد المؤتمر الوطني من الناحية النظرية أعلى هيئة داخل الحزب الشيوعي الصيني، ومنذ عام ١٩٨٧ يعقد المؤتمر الوطني في شهر أكتوبر أو نوفمبر.

— السياسات المالية لمواجهة التضخم في الصين

والعرض، وبشكل أكثر تفصيلاً، يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية Three Sub-Stages على النحو الآتي:

المرحلة الفرعية الأولى من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤:

في هذه المرحلة طالب مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي The Central Economic Work Conference في عام ٢٠١٢؛ بإفساح المجال كاملاً لدور السياسة المالية الاستباقية في تنظيم مواجهة التقلبات الدورية Counter-Cyclical Regulation والتكيف الهيكلي Structural Adjustment، وفي سبيل تنفيذ هذه السياسة المالية الاستباقية، نفذت الصين التنظيم الكلي Macro-Regulation من خلال الإصلاح الضريبي Tax Reform، ووسعت البرامج التجريبية لإصلاح ضريبة الأعمال Business Tax وتحويلها إلى ضريبة القيمة المضافة Value Added Tax (VAT)، كما حسنت هيكل إنفاقها للتحكم التام في إنفاقها العام والاستفادة من الأموال المتاحة، كما زادت التفضيلات المالية والضريبية Fiscal and Tax Preferences لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية Facilitate Economic Restructuring.

المرحلة الفرعية الثانية من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٩:

في هذه المرحلة تم تنفيذ برامج مكثفة بشأن الدخل والإنفاق وذلك بالتنسيق مع الإصلاحات الهيكلية في جانب العرض، وفي ضوء المواقف الجديدة الناشئة عن التنمية الاقتصادية في الصين، قدمت القيادة المركزية مفهوم "الوضع الطبيعي الجديد New Normal" للاقتصاد الصيني^(١)، ودعت إلى إصلاحات هيكلية في جانب العرض.

(٢) الوضع الطبيعي الجديد New Normal هو مصطلح يستخدمه القادة والاقتصاديون الصينيون لوصف حقيقة مفادها أن النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي تباطأ إلى ما بين ٧% و ٧.٥% بعد أن وصل إلى مستويات مزدوجة الرقم في العديد من السنوات السابقة، وينظر إلى هذا الوضع الطبيعي الجديد باعتباره ليس فقط نتيجة لإعادة الهيكلة الاقتصادية، بل وأيضاً باعتباره شيئاً توقعه صناع القرار.

واستنادا إلى هذه البرامج والمبادرات، عززت الصين سياستها المالية الاستباقية، فركزت بشكل أكبر على الجمع بين مبادرات العرض والطلب، فهى- الصين- من ناحية أولى ضاعفت جهودها لتخفيض الضرائب والرسوم وذلك من أجل تخفيف الأعباء الضريبية التى تتحملها الشركات والأفراد، وعلاوة على ذلك، وفى إطار تنفيذ إصلاح ضريبة الأعمال وتحويلها إلى ضريبة القيمة المضافة، عملت الصين على تبسيط هيكل معدلات ضريبة القيمة المضافة، كما تم توسيع نطاق الشركات الصغيرة ذات هوامش الربح الضئيلة التى كانت مؤهلة للحصول على خصم من ضريبة دخل الشركات بنسبة ٥٠%، كما تم زيادة نسبة الخصم الضريبى بالنسبة لنفقات البحث العلمى والتطوير للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن ناحية ثانية وخلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩، بلغت نسبة العجز المالى فى الصين ٣% و ٣% و ٢.٦% و ٢.٨% على التوالى، وهو ما تجاوز بكثير مستويات العجز فى المرحلة الفرعية السابقة وحافظ على كثافة نمو الإنفاق المالى، ومن ناحية ثالثة تم تشديد الإنفاق المالى من خلال إعادة تقييم هيكل الإنفاق الحكومى وزيادة مدفوعات التحويلات العامة إلى مناطق معينة فقط، ومن ناحية رابعة تم تنفيذ سياسة خاصة لإدارة الدين الحكومى، والسيطرة على المخاطر والمقايضات وغير ذلك من تدابير إدارة الديون لتنظيم المديونية الحكومية وزيادة الشفافية.

المرحلة الفرعية الثالثة من عام ٢٠٢٠ فصاعدا:

فى هذه المرحلة تم تنفيذ عدد من المبادرات السياسية Policy Initiatives لمواجهة تداعيات جائحة كورونا (Covid 19)، وظهرت تغييرات وسمات جديدة على السياسة المالية الاستباقية للصين استجابة لهذه الجائحة، فعلى سبيل المثال تم تنفيذ مبادرات مالية أكثر نشاطا واستباقية، ففي عام ٢٠٢٠ تجاوزت تخفيضات الصين للضرائب والرسوم ٢.٥ تريليون يوان، مع ارتفاع نسبة العجز من ٢.٨% عام ٢٠١٩ إلى ٣.٦% عام ٢٠٢٠.

كما تم إصدار جولة ثالثة من سندات الخزانة الخاصة بقيمة اسمية إجمالية قدرها تريليون يوان، كما نفذت الصين مجموعة شاملة من التدابير السياسية التى تهدف إلى تحقيق الاستقرار فى جوانب مختلفة، مثل تشغيل العمالة والتمويل والتجارة ورأس المال الأجنبى، والاستثمار والتوقعات، وقد تم تصميم هذه الاجراءات لحماية سبل معيشة الناس وكيانات السوق، وأمن

الغذاء والطاقة وعمليات الحكومة المحلية، كما كان هناك قدر أكبر من التنوع في اختيار أدوات السياسة المالية الاستباقية، وتركيز أكبر على التكيف الهيكلي، وتركيز السياسات على القطاعات والمناطق والشركات التي عانت أكثر من غيرها خلال الجائحة⁽¹⁾.

٢- التحول من النهج التقليدي للسياسة المالية إلى النهج الحديث:

تهدف السياسة المالية الكينزية وغير الكينزية- السياسة المالية التقليدية- إلى استعادة التوازن بين العرض والطلب، من أجل إعادة الناتج إلى مستوى نموه المحتمل، وبالتالي، ووفقاً لهذا النهج، يمكن النظر إلى السياسة المالية باعتبارها سياسة إجمالية قصيرة الأجل -A Short Term Aggregate Policy، تركز على الاستهلاك Consumption والاستثمار Investment والصادرات Exports بشكل مباشر، ومع ذلك، فقد تحولت الصين نحو سياسة مالية استباقية A Proactive Fiscal Policy تتماشى مع فلسفتها التنموية المرتكزة على الناس People-Centered⁽²⁾، وأهدافها المتمثلة في استعادة توازن العرض والطلب في السوق، ليس فقط للوصول إلى معدل النمو المحتمل لاقتصادها، بل كذلك لزيادة إمكانات نموها المستقبلي وتحقيق النمو المستقبلي، وكذلك تحقيق كفاءة اقتصادية شاملة Overall Economic Efficiency، ويمكننا توضيح هذا النهج الجديد للوقوف على هدفه وطبيعته وكيفية استخدام أدواته وتأثيراته، في الجوانب الأربعة الآتية:

الجانب الأول: هدف السياسة المالية الاستباقية A Proactive Fiscal Policy Objective

ترتكز السياسة المالية الاستباقية حول التحول من هدف استعادة التوازن بين العرض والطلب ومعدلات النمو المحتملة إلى التركيز بشكل متساو على معدلات النمو المحتملة في المستقبل.

(1) Xing Li, Chen Long, Op.Cit, P 65.

(2) http://en.qsttheory.cn/2021-01/04/c_579239.htm .

فتهدف السياسة المالية الاستباقية التي تنتهجها الصين، إلى استعادة التوازن بين العرض والطلب ومعدل النمو المحتمل، فعندما بدأت السياسة المالية الاستباقية الصينية في عام ١٩٩٨ تم تعريفها على أنها سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، ومع ذلك، فخلال تنفيذ هذه السياسة تم أيضا توجيه التركيز ودعم المحددات الهيكلية للتنمية الاقتصادية باعتبارها ذات أهمية متساوية مع توسيع الطلب الكلي واستقرار النمو الاقتصادي، حيث يجب إعطاء الأولوية ليس فقط للنمو الاقتصادي المستقر في العام الحالي بل وللاستدامة الاقتصادية في المستقبل^(١).

ولقد كانت أولوية السياسة المالية الاستباقية على المدى القصير؛ هي دعم توقعات السوق والربحية، وعلى المدى المتوسط والطويل هدفت السياسة المالية الاستباقية على المدى المتوسط والطويل إلى زيادة القدرة على النمو الاقتصادي.

الجانب الثاني: طبيعة السياسة المالية الاستباقية A Proactive Fiscal Policy Nature:

يمكن النظر إلى طبيعة السياسة المالية الاستباقية من خلال النظر إلى الديناميكية التي حدثت في السياسة المالية، حيث تم الانتقال من سياسة إجمالي الطلب Aggregate Demand Policy إلى سياسة العرض والطلب المركبة Supply-Demand Composite Policy.

نشأت السياسة المالية الاستباقية للصين من سياسة جانب الطلب، وخلال عمليات التنفيذ أدخل بجانب سياسة جانب الطلب مبادرات جانب العرض؛ وذلك من أجل معالجة القضايا الإجمالية والهيكلية في الاقتصاد الصيني^(٢).

ومن خلال التركيز على جانبي العرض والطلب، نجحت السياسة المالية الصينية في توسيع الطلب الكلي، وتحسين قضايا جانب العرض، وبالتالي حل المشاكل الهيكلية التي نشأت

(2) Xiang H. C. Proactive Fiscal Policy: Successful Practices of Macroeconomic Regulation, Qiushi Journal, 2002.

(²)Fiscal Policy in China, encyclopedia.com.

<https://www.encyclopedia.com/books/news-and-education-magazines/proactive-fiscal-policy>

عن التنمية الاقتصادية فى الصين، فعلى جانب الطلب^(١) فلقد تم توسيع الطلب الكلى من خلال زيادة الدين الحكومى Government Debt، وعجز الميزانية Budget Deficits، وإصدار سندات خزانة خاصة Issuing Special Treasury Bonds، وزيادة الإنفاق المالى Stimulating Consumption، وتحفيز الاستهلاك Increasing Fiscal Spending، وزيادة الاستثمار Ramping up Investment، وعلى جانب العرض، اعتمدت الحكومة سياسة استباقية لتخفيض الضرائب والرسوم إلى جانب تركيز الإنفاق المالى على أولويات مثل، إعادة هيكلة الصناعة وتحديثها Industrial Restructuring and Upgrades، والتوظيف Employment، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأمن سلسلة التوريد Supply Chain Security.

الجانب الثالث: تنسيق واستخدام أدوات السياسة المالية الاستباقية :Use of A Proactive Fiscal Policy Instruments

تحتاج السياسة المالية الصينية إلى التنسيق مع السياسة النقدية The Monetary Policy، وإضافة إلى ذلك، تحتاج كذلك إلى التنسيق مع السياسات الاقتصادية الصناعية Industrial والإقليمية Regional، وكذلك مع السياسات الاجتماعية والبيئية Social and Environmental Policies، مثل الرعاية الصحية Healthcare والضمان الاجتماعى Social Security، وبالتالي، فإن السياسة المالية لا تعمل فقط فى المجال الاقتصادى، بل أيضا فى المجالات الاجتماعية والبيئية Social and Environmental Spheres، ومن أجل دعم النمو الاقتصادى؛ قامت الحكومة الصينية بتوسيع وتحويل الإنفاق المالى Fiscal Spending من التنمية الاقتصادية Economic Development مثل، مشاريع البنية التحتية المادية Physical Infrastructure، إلى البرامج الاجتماعية والبيئية Social and Environmental Programs، والضمان الاجتماعى Social Security، والرعاية الصحية Health care وحماية البيئة Environmental Protection وخدمات التوظيف Employment Services.

(١) Ibid.

واستنادا إلى هذا النهج الذى يتمحور حول الإنسان، قامت الحكومة الصينية بزيادة الإنفاق الاجتماعى Social Spending فى محاولة منها لتعزيز سبل معيشة الأفراد People's Livelihoods، وصحتهم وتنميتهم Health and Development، مما يسهم فى بناء رأس المال البشرى Human Capital.

وعلى سياق متصل، قال وانج يى مينغ Wang Yiming ، النائب السابق لرئيس مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة الصينى The Development Research Center of The State Council، إن المقترحات التفصيلية التى صدرت فى الثالث من نوفمبر من عام ٢٠٢٠ حددت رسائل واضحة بشأن تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وهى مطلب أساسى للحكومة الاقتصادية الكلية Macroeconomic Governance ، مسترشدة فى ذلك بالخطط الاستراتيجية الشاملة للبلاد The Nation's Overall Strategic Plans.

كما قال وانج يى مينغ، الذى اقترح بناء آلية تنسيق موحدة لتسهيل الجهود المشتركة فى مجال السياسة المالية والنقدية: "إن السياسات المالية والنقدية ستوفر الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية طويلة الأجل". ومن المتوقع أن تعمل أن تعمل هذه الآلية جنبا إلى جنب، مع تدابير التوظيف والصناعة والاستثمار والاستهلاك وحماية البيئة، لتحفيز الاقتصاد الحقيقى^(٢).

(١) مركز أبحاث التنمية التابع لمجلس الدولة الصينى The Development Research Center of the State Council، هو مؤسسة عامة مسئولة عن أبحاث السياسات والمراجعة الاستراتيجية والاستشارات بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الصين.

أما مجلس الدولة الصينى The State Council of The People's Republic of China ويعرف كذلك باسم الحكومة الشعبية المركزية Central People's Government فهو السلطة الإدارية الرئيسية فى الصين، وهو كذلك مجلس الوزراء الوطنى للصين، وهو أيضا من الناحية الدستورية، أعلى جهاز إدارى فى البلاد، والجهاز التنفيذى للمجلس الوطنى لنواب الشعب، أعلى جهاز لسلطة الدولة.

(٢) للمزيد حول ذلك يراجع: http://en.qsttheory.cn/2020-12/10/c_570835.htm .

الجانب الرابع: مدة آثار السياسة المالية الاستباقية Duration of a proactive policy :effects

أرجع كينز سياسة الاقتصاد الكلى إلى إدارة الطلب على المدى القصير، وفي ضوء ذلك، غالبا ما يتم النظر إلى السياسة المالية على المدى القصير فقط، وفي جولاتها الأولى من السياسة المالية الاستباقية، حددت الصين أيضا سياستها المالية، على المدى القصير فقط، أى أن السياسة المالية الاستباقية هي سياسة خاصة خلال فترة زمنية خاصة، وبالتالي يصبح من غير الممكن أن يستمر أثر السياسة المالية الاستباقية لفترة أطول مما ينبغى، أو أن يؤدي إلى توسع مالى مفرط Excessive Fiscal Expansion، وهو ما قد تكون عواقبه غير محتملة بالنسبة للاقتصاد والمالية العامة، على المدى المتوسط والطويل.

ومن وجهة النظر هذه، يجب أن تتبع سياسة مالية متشددة نسبيا A Relatively Tight Fiscal Policy من أجل الحفاظ على الاستدامة المالية Fiscal Sustainability.

ولقد تبنت الصين، فى البداية، سياسة مالية استباقية كمبادرة قصيرة الأجل A Short-Term Initiative، ومع تغير الظروف، استمرت الجولة الأولى من السياسة المالية الاستباقية لمدة ست سنوات، كمزيج من المناورات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل A Combination of Short-Term, Mid-Term, and Long-Term Maneuvers، أما الجولة الثانية من السياسة المالية الاستباقية فقد استمرت لمدة خمسة عشر عاما على المدى الطويل. ومما سبق يتضح، أن الصين قد استخدمت السياسة المالية الاستباقية على المدى القصير، متفقا بذلك مع السياسة المالية الكينزية، ولكنها طورت ذلك فيما بعد لتتحول السياسة المالية الاستباقية، إلى مزيج من السياسات المالية المتوسطة والطويلة الأجل Combination of Mid- and Long-Term Policies.

٣- تطور السياسة المالية إلى رؤية اقتصادية شاملة:

فى عام ٢٠٢٣، تجاوز إجمالي الاقتصاد الصينى مبلغ ١٢٦ تريليون يوان، بزيادة قدرها ٥.٢% عن عام ٢٠٢٢، ومع ذلك فقد واجه الاقتصاد الصينى فى الوقت نفسه، صعوبات وتحديات فى تعزيز الإتجاه العام للتعافى والنمو فى الاقتصاد، ونتجت بعض هذه التحديات عن

المخاطر والمشاكل التي تراكمت على مدى سنوات عديدة، مثل تلك المتعلقة بالافتقار إلى الطلب الكلى الفعال والتي نجمت نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الصيني، كما ظهرت بعض الصعوبات والتحديات الأخرى نتيجة للتغيرات التي حدثت في البيئة الخارجية، وفي مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي The Central Economic Work Conference الذي انعقد في ديسمبر من عام ٢٠٢٣^(١)، تم التأكيد على وجوب تكثيف التعديلات المضادة والعابرة للدورة الاقتصادية من خلال السياسات الكلية ومواصلة متابعة سياسة مالية استباقية، كما تم التأكيد أيضا على ضرورة تعزيز كثافة السياسة المالية الاستباقية وتحسين جودتها وفعاليتها، ويشكل هذا قرارا رئيسيا اتخذته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بناء على تقييم شامل للسياق الاستراتيجي الشامل للصين وديناميكيات التنمية.

وسوف نتناول فيما يأتي بعض مظاهر وأهداف السياسة المالية وفقا للشكل الذي تم تحديده من قبل مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي الصيني خلال عام ٢٠٢٤، على النحو الآتي:

أولاً: تعزيز الثقة والحفاظ على العزم الاستراتيجي وفهم الموضوعات الرئيسية وأهمية السياسة المالية الاستباقية:

إن تعزيز كثافة السياسة المالية الاستباقية في الصين Enhancing The Intensity of China's Proactive Fiscal Policy، سوف يتطلب تنسيقا تاما للموارد المالية fiscal resources، ومزيجا من أدوات السياسة الاقتصادية، بما في ذلك، العجز Deficits، والسندات ذات الأغراض الخاصة Special-Purpose Bonds، والسندات الحكومية الخاصة طويلة الأجل للغاية ultra-long-term special Government Bonds، وسياسات الضرائب والرسوم التفضيلية Preferential Tax and Fee Policies، والإعانات الحكومية Government Subsidies، وذلك كله من أجل الحفاظ على مستوى مناسب من الإنفاق الحكومي.

(١) مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي The Central Economic Work Conference، هو اجتماع سنوي يعقد في الصين ويحدد الأجندة الوطنية للاقتصاد الصيني وقطاعاته المالية والمصرفية، ويتم عقده بشكل مشترك من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة الصيني.

وسوف يتم العمل على تحسين مزيج الأدوات السياسية لزيادة الإنفاق المالى، وقد تم تحديد ٣.٩ تريليون يوان للديون المحلية الخاصة الجديدة New Special Local Government Debt، وسيتم العمل كذلك على توسيع قائمة المجالات التى يمكن توجيه الأموال- المتحصلة من بيع السندات ذات الأغراض الخاصة- إليها بشكل مناسب، فضلا عن نطاق استخدام هذه الأموال كرأس مال للمشروع، وسيتم ترجيح الأموال نحو المناطق التى يتم فيها إعداد المشاريع بشكل جيد ويتم الاستثمار فيها بكفاءة، وسيتم إصدار ما مجموعه تريليون يوان من السندات الحكومية الخاصة طويلة الأجل للغاية Ultra-Long-Term Special Government Bonds، وذلك لاستخدامها فى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرئيسية وبناء القدرة الأمنية Security Capacity فى المجالات الرئيسية^(١).

وعلاوة على ما سبق، سيتم ضمان الاستفادة الجيدة من الأموال التى تبقت من إصدار السندات الحكومية الإضافية فى عام ٢٠٢٣، وذلك من خلال تعزيز الرقابة على توزيع واستخدام هذه الأموال، لرؤية تقدم ملموس يتم تحقيقه فى أقرب وقت ممكن.

وأما فيما يتعلق بالسياسات الضريبية، فسيتم تطوير سياسات الضرائب والرسوم لتصبح أكثر استهدافا وفعالية، مع مراعاة الحاجة إلى التنظيم الكلى Macro Regulation والاستدامة المالية Fiscal Sustainability وتحسين الضرائب Improved Taxation، هذا فضلا عن تنفيذ سياسات بشأن خفض الضرائب Structural Tax ورسوم الهيكلية Fee Reductions، مع التركيز على دعم الابتكار العلمى والتكنولوجى والتصنيع، وحتى يتم إدارة الإيرادات غير الضريبية بشكل أكبر، تم تطبيق حظرا صارما Strict Prohibition على التكاليف التعسفية Arbitrary Fees والغرامات Fines، والرسوم Charges.

ولتحسين فعالية السياسة المالية، سيتم تعزيز إدارة الميزانية القائمة على الأداء من خلال ضمان إعداد الميزانيات على أساس أهداف محددة، وإخضاع تنفيذها للرقابة، وتقييمها عند اكتمالها، وإرسال نتائج التقييم إلى الإدارات المعنية، والاستفادة من الملاحظات بشكل جيد فى الممارسة العملية، والمحافظة على المالية الحكومية فى حالة جيدة من خلال تحسين كفاءة

(١) للمزيد حول ذلك : http://en.qstheory.cn/2024-07/08/c_1001830.htm

تخصيص الموارد المالية وأداء الأموال الحكومية، وإجراء المزيد من التقييمات الخاصة بالقدرة المالية، وتنسيق السياسة المالية مع السياسة النقدية، والتوظيف والصناعة والعلوم التكنولوجية وحماية البيئة، وغيرها من السياسات التى تضمن بقاء اتساق توجهات السياسات الكلية^(٢).

ثانياً: دعم التنمية عالية الجودة من خلال توفير المزيد من التمويل وضمانات السياسات:

يعتبر دعم التنمية عالية الجودة من أهم الأغراض التى ظهرت نتيجة لتطور السياسة المالية الاستباقية وتشعب أهدافها، وقد ظهر ذلك من خلال العديد من مظاهر الدعم على النحو الآتى:

١- دعم تحديث النظام الصناعى:

ويحدث دعم تحديث النظام الصناعى Supporting The Modernization of The Industrial System من خلال اتخاذ حزمة من التدابير لتنسيق تقدم التصنيع الجديد، وتعزيز تطوير قوى إنتاجية جديدة عالية الجودة، وكذلك توجيه الأموال نحو إعادة بناء الأسس الصناعية Industrial Foundations وتعزيز التنمية عالية الجودة لقطاع التصنيع 'Promoting High-Quality Development of The Manufacturing Sector، وتقديم المزيد من الدعم لخطط البحث والتطوير الرئيسية وبرامج التطوير فى التصنيع، وذلك من أجل تعزيز مرونة وأمن السلاسل الصناعية وسلاسل التوريد.

وإضافة إلى ما سبق، سوف يتم تنفيذ سياسات بشأن الخصومات الضريبية الإضافية لتكاليف البحث والتطوير، لدعم تطوير ورقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة، التى تستخدم تقنيات خاصة ومتطورة لإنتاج منتجات جديدة وفريدة من نوعها، ولذلك بهدف تعزيز قدرة هذه الشركات على التطور والابتكار.

٢- العمل على بناء الاعتماد على الذات الصينية والقوة فى مجال العلوم والتكنولوجيا:

(2) Lan Fo'an," Implementing a Proactive Fiscal Policy", Qiushi Journal, 8 july

2024. http://en.qsttheory.cn/2024-07/08/c_1001830.htm .

من خلال المالية العامة الاستباقية، يتم التركيز على البحوث الأساسية basic research والبحاث الأساسية التطبيقية Applied Basic Research، والمهام العلمية والتكنولوجية الاستراتيجية الوطنية National Strategic Sci-Tech Tasks.

ولقد خصصت الحكومة المركزية في عام ٢٠٢٤ مبلغ ٣٧٠.٨ مليار يوان لمشروعات العلوم والتكنولوجيا، بزيادة قدرها ١٠% عن عام ٢٠٢٣، وذلك من أجل العمل على تحسين نظام تعبئة الموارد على مستوى البلاد لضمان تحقيق اختراقات جديدة في التكنولوجيا الأساسية في المجالات الرئيسية، ودعم تنفيذ المشاريع العلمية والتكنولوجيا الوطنية، وتشجيع التعاون بين معاهد البحوث الوطنية والجامعات البحثية المتقدمة وشركات التكنولوجيا الرائدة.

٣- بذل جهود كبيرة لتعزيز النهضة الريفية:

تعمل المالية العامة الاستباقية على تحسين آليات الاستثمار بهدف تسريع تحديث الزراعة والمناطق الريفية، ولقد وصل الإنفاق في الموازنة العامة الوطنية على الزراعة والغابات والحفاظ على المياه في عام ٢٠٢٤ إلى ٢.٥٣ تريليون يوان بزيادة قدرها ٥.١% عن عام ٢٠٢٣.

هذا فضلا على تعزيز دعم الاستثمار لتنمية الأراضي الزراعية عالية الجودة، وبذل المزيد من الجهود لدعم تكنولوجيا الزراعة والخدمات الزراعية وذلك لضمان تحقيق الأمن الغذائي Food Security.

وبالإضافة إلى ما سبق، يتم العمل على تحسين آليات ضمان دخل مزارعي الحبوب وتعويض المناطق الرئيسية المنتجة للحبوب، وتنفيذ خطط التأمين على التكاليف الكاملة والتأمين على الدخل للمحاصيل والحبوب الرئيسية الثلاثة، الأرز Rice والقمح Wheat والذرة Corn على مستوى البلاد^(١).

ثالثا: ضمان التنمية والأمن وتسهيل العمليات المالية المستقرة والمستدامة:

(1) Lan Fo'an, "Implementing a Proactive Fiscal Policy", Qiushi Journal, 8 July 2024. http://en.qstheory.cn/2024-07/08/c_1001830.htm .

ويبدو هذا البند من خلال تتبع أمرين اثنين: يتعلق الأمر الأول بتوفير ضمانات قوية للأولويات الثلاث، حيث إن الوظيفة الأساسية للمالية العامة هي ضمان ثلاث أولويات: الرفاهية الأساسية للشعب *The People's Basic Wellbeing*، ودفع الرواتب *Payment of Salaries*، والأداء الحكومي الطبيعي على المستوى المحلي *Normal Government Functioning at The Local Level*، وعلى مدى السنوات الأخيرة، وضعت وزارة المالية نظاما سليما لضمان الأولويات الثلاث.

ونتيجة لما سبق، أصبحت العمليات المالية مستقرة إلى حد كبير على مستوى المقاطعات، ويتعين على الحكومات على كافة المستويات أن تضع الأولويات الثلاث على رأس جدول أعمالها، وتضمن التمويل الأساسي لهذه البنود.

بينما يتعلق الأمر الثاني بالوقاية من مخاطر ديون الحكومات المحلية وتخفيف آثارها^(١)، فنجد أن مستوى ديون الصين يتراجع باستمرار، ومخاطر ديون الحكومات المحلية قابلة للسيطرة بشكل عام، ومع مراعاة الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل واستهداف الأعراض والأسباب الجذرية، يتعين على الإدارات المالية العمل بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، لإنشاء آليات لإدارة الديون الحكومية والتي تتكيف مع التنمية عالية الجودة، وبهذه الطريقة، يمكن حل المخاطر تدريجيا في سياق السعي إلى التنمية عالية الجودة.

رابعا: تعزيز الإصلاح وتعزيز الإدارة لتحسين الحوكمة المالية:

في سبيل تعزيز الإصلاح وتعزيز الإدارة لتحسين الحوكمة المالية *Furthering Reform and Strengthening Management to Improve Fiscal Governance* ، اتخذت الصين نهجا يتعلق بأمر أربعة:

(٢) يتكون السلم الهرمي للحكومة في الصين من خلال وجود ثلاث حكومات، الأولى هي الحكومة المركزية وتحكم على مستوى الإقليم الصيني، والثانية الحكومات على مستوى المحافظات حيث يكون لكل محافظة حكومة تفرض عليها سلطتها واختصاصها ويكون لكل محافظة حكومة تحكمها، والثالثة الحكومات على مستوى المقاطعات حيث يكون لكل مقاطعة حكومة محلية لها وتكون حكومة كل مقاطعة ذات ولاية على مقاطعتها فقط.

الأمر الأول: تلبية متطلبات الهيئات الحزبية والحكومية للتعود على سياسة شد الأحزمة:

في مؤتمر العمل الاقتصادي المركزي الذي انعقد في عام ٢٠٢٣، تم التأكيد على أن أجهزة الحزب والحكومة يجب أن تعاد على التقشف Belts Tightened، وذلك لأن هذا الأمر سيظل قائماً على المدى الطويل، حيث يجب على الإدارة المالية أن تنظر إلى التقشف باعتباره سياسة طويلة الأجل، وأن تتأكد من أن جميع الإدارات والمنظمات تفي بهذا الأمر عملياً.

كما يجب تشديد ضوابط الميزانية، وتحسين آليات التدقيق على النفقات وتعزيز إدارة الإنفاق على الزيارات الرسمية إلى الخارج والمركبات الرسمية والضيافة الرسمية، وتحقيق المزيد من خفض الإنفاق على المنتديات والمعارض وغيرها من الأحداث المشابهة، ووضع الإنفاق العام تحت السيطرة الصارمة.

كما يجب أيضاً إبقاء الإنفاق على البنود الإلزامية تحت السيطرة المشددة، حيث يتم تطبيق هذا الأمر على نفقات المشاريع العامة وإدارة الأصول والمشتريات الحكومية والجهاز الإداري للدولة، لضمان تحقيق التقشف والاقتصاد في جميع الشئون، كما سيتم اتخاذ خطوات حاسمة لمنع إقامة مشاريع الغرور والمنظرة Vanity and Prestige Projects.

الأمر الثاني: تحسين الإدارة المالية:

يتم تحسين الإدارة المالية Improving Fiscal Management بضمان استنادها إلى حكم القانون والممارسات السليمة، بالإضافة إلى تحسين نظم القوانين واللوائح الخاصة بالإدارة المالية، وتنظيم تخصيص وإدارة الأموال الأموال، كما يتم إجراء تقييمات شاملة لدورة حياة السياسات المالية والضريبية الرئيسية، وذلك لتعزيز دقة وفعالية هذه السياسات.

هذا فضلاً عن إنشاء نظام معايير الإنفاق على نطاق واسع، وتحسين آليات تقييم المشاريع التي سيتم تضمينها في مستودع المشاريع وإدارتها المستمرة، وكذلك العمل على تكثيف الجهود لتعزيز الشفافية فيما يتعلق بمقترحات الميزانية والحسابات الختامية، من خلال زيادة نطاق وتفاصيل المعلومات المتاحة للجمهور، واتخاذ خطوات جادة لزيادة شفافية السياسات المالية،

واستخدام التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات لدعم الإدارة المالية، وتحسين نظام إدارة الميزانية المتكامل؛ لضمان عدم إساءة استخدام الأموال أو إهدارها.

الأمر الثالث: تعزيز الرقابة المحاسبية:

إن الرقابة المحاسبية هي واحدة من الوظائف المهمة التي فوضتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، لوزارة المالية، مما حتم عليها تنفيذ المبادئ التوجيهية لتعزيز الرقابة المحاسبية بشكل أكبر، وتحسين نظام وآليات عمل الرقابة المحاسبية، وتكثيف الرقابة على المالية العامة والعمل المالي والأنشطة المحاسبية للهيئات الحكومية والشركات والمؤسسات العامة، بما يتماشى مع القوانين واللوائح ذات الصلة.

ولتشديد تكلفة مخالفة القانون، يتم عمل مراجعة للقوانين واللوائح فيما يتعلق بتشديد العقوبات المقررة على الانتهاكات المالية، وتنفيذ مبادرات الرقابة المحاسبية المخصصة، واتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد الأنشطة التي تنتهك القوانين واللوائح، كما يتم العمل على تشديد الانضباط المالي، وتعزيز وتحسين وظائف مكاتب الرقابة التابعة لوزارة المالية، وتعزيز جودة وكفاءة الرقابة، وتحسين التنسيق بين الرقابة في مجال المحاسبة والمجالات الأخرى بهدف إيجاد التآزر في العمل الرقابي.

الأمر الرابع: التخطيط لجولة جديدة من الإصلاح المالي و الضريبي:

يتم إدخال جولة جديدة من الإصلاح المالي والضريبي بما يتماشى مع متطلبات التحديث الصيني التنموية عالية الجودة، ومبدأ تقاسم العائدات الضريبية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، فضلا عن بحث سبل تحسين نظام الموازنة الحديثة، من أجل جعل الميزانيات أكثر اكتمالا، وتحسين تخصيص الموارد المالية، وتعزيز الدعم المالي للخطة الاستراتيجية الكبرى.

وفي إطار الحفاظ على استقرار العبء الضريبي الإجمالي والإطار الضريبي، سيتم تحسين هيكل الضرائب وصقل النظام الضريبي المحلي وتحسين الضرائب المتعلقة بالبيئة، والمضى قدما في مجال إصلاح الإيرادات غير الضريبية.

كما يتم العمل على تحسين نظام المدفوعات التحويلية، ودراسة سبل إنشاء آليات الحوافز والقيود للمدفوعات التحويلية، والتي من شأنها أن تساعد فى تعزيز التنمية عالية الجودة، كما يتم كذلك العمل على تحسين النظام المالى وتسريع إصلاح الأنظمة المالية دون مستوى المقاطعات، وتحسين الأنظمة الإدارية لضمان تناسب الصلاحيات المالية مع مسؤوليات الإنفاق^(١).

ومما سبق يتضح لنا، أن الصين قد سيطرت على التضخم كجزء من استراتيجية شاملة لإصلاح السوق ونظام الأسعار، حيث هدف ذلك الإصلاح إلى تحويل الاقتصاد الصينى من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق الحر، باستخدام خطة إصلاحية ثنائية المسار، حيث لم تتخل الصين- من أجل تحقيق عملية التحول- عن سيطرة الحكومة على الشركات بشكل كامل، بل فتحت المجال للسوق الحرة ليعمل جنباً إلى جنب مع الشركات التى تسيطر عليها الحكومة، فضلاً عن قيام الصين بالإصلاح المتدرج لعدم إحداث تأثيرات كبيرة على معيشة الأفراد، وترتب على ذلك كله، أن سيطرت الصين بشكل شبه كامل على معدل التضخم، حيث لم يتجاوز التضخم المعدل المستهدف من الحكومة الصينية منذ التضخم الذى حدث عام ١٩٨٩، وهو بلا شك، نجاح كبير لخطة الصين الإصلاحية.

الخاتمة:

بعد أن قمنا باستعراض التجربة الصينية فى مجال استخدام السياسة المالية للسيطرة على الأسعار ومكافحة التضخم، فإننا نستخلص من هذه الدراسة مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو الآتى:

النتائج:

١- اتبعت الصين تجربة فريدة فيما يتعلق بإصلاح اقتصادها تتعلق بكيفية تعاملها مع العلاج الاقتصادى بطريقة الصدمة وكيفية الاستفادة منه، والذى نادى به أنصار المدرسة النيوليبرالية.

(١) جزء من حديث: لان فو أن Lan Fo`an وزير وأمين مجموعة القيادة بالحزب الشيوعى الصينى بوزارة

المالية، مجلة كيوشى، العدد ٦، بتاريخ ٨/٦/٢٠٢٤.

— السياسات المالية لمواجهة التضخم فى الصين

- ٢- لم يكن الاقتصاد الصينى عند القيام بعملية الإصلاح، مهياً للعلاج بطريقة الصدمة الذى يتطلب تحرير كافة الأسعار دفعة واحدة والخصخصة وتحرير التجارة وتحقيق الاستقرار فى هيئة سياسات نقدية ومالية متشددة.
- ٣- الاصلاحات الاقتصادية فى الصين كانت تدريجية من خلال إطلاق العنان لديناميكية النمو وإعادة التصنيع.
- ٤- قامت الصين بإعادة ترتيب السوق لديها وإصلاح الأسعار فى نظامها الاقتصادى من خلال نظام الحصص الإلزامية وخطط المسار المزدوج للأسعار، وهى سمة فريدة للنهج التدريجى الذى اتبعته الصين فى عملية التحول الاقتصادى.
- ٥- فرضت الصين مجموعة من الضوابط على أسعار السلع الاستراتيجية لديها، حيث فرضت سياسة تخفيض صارمة للسيطرة على الأسعار، وذلك بعد إلغاء نظام الأسعار المزدوج المسار فى أغسطس ١٩٨٨.
- ٦- أجرت الصين مجموعة من التعديلات الواسعة على النظام الضريبي الخاص بها ليتماشى مع خطط الإصلاح المتخذة بداية من عام ١٩٩٤.

التوصيات:

- ١- تعزيز دعم المالية العامة للاستراتيجيات الوطنية من أجل ضمان نجاح حاسم فى القضاء على الفقر المدقع.
- ٢- تعميق الإصلاح الهيكلى وتعميق التعاون المالى الدولى.
- ٣- تعميق الإصلاح الهيكلى فى جانب العرض ودعم الابتكار التكنولوجى وتعزيز الأمن الغذائى وأمن الطاقة وتعزيز الابتكار والقدرة التنافسية فى الاقتصاد الحقيقى للبلاد.
- ٤- بذل الجهود لتخفيف مخاطر الديون للحكومات المحلية.
- ٥- العمل على الحد من تقلب السياسة المالية وذلك لأن تقلبها يفرض على الشركات قدرا كبيرا من عدم اليقين بشأن الظروف التى تؤثر على أرباحها فى المستقبل.

- ٦- التوسع فى الانفاق المالى مع تحديد سقف للديون الخاصة بالحكومات المحلية وتحسين العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.
- ٧- تحسين النظام الضريبي الصينى لتعزيز التنمية عالية الجودة والعدالة الاجتماعية، وتحسين الحوافز الضريبية مثل خصم نفقات البحث العلمى والتطوير.
- ٨- تعزيز الطلب المحلى من خلال استخدام الحكومة لأموال السندات لدعم التعافى من الأزمات ودعم السلع الاستهلاكية.
- ٩- تعزيز الضمانات الأساسية مثل دعم ضمانات سبل المعيشة الأساسية والتكنولوجيا وإحياء المناطق الريفية وحماية البيئة.
- ١٠- تعزيز المالية العامة لدعم التحول إلى الطاقة النظيفة والاقتصاد الأخضر.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ١- أحمد جامع: النظرية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٢- عبدالمطلب عبدالحמיד: اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٥.
- ٣- منصف شرفي ، فارس قاطر: مجلة رؤى اقتصادية، العدد ٢، الصادر بتاريخ ٣٠-٦-٢٠١٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Alvin H. Hansen: Fiscal Policy and Business Cycles, w.w. Norton & Company Imc, New York, 1941, P. 8.
- 2- Cheng Zhiping :” 30 Years of Price Reform, 1977–2006”, China Market Press, P 119- 121. Referred to : Isabella M. Weber,” HOW

CHINA ESCAPED SHOCK THERAPY The Market Reform Debate”, First published, by Routledge, New York , 2021, P 255.

3- IMF, “Deflation: Determinants, Risks, and Policy Options—Findings of an Interdepartmental Task Force,” April 30, 2003.

4- Isabella M. Weber,” HOW CHINA ESCAPED SHOCK THERAPY The Market Reform Debate”, First published, by Routledge, New York , 2021, P21.

5- Jeffrey Sachs: “ Shock Therapy in Poland: Perspectives of Five Years”, The Tanner Lectures on Human Values, University of Utah, 6 April 1994, P 272.

6- Josef C. Brado, Paul Wachtel, Dennis Tao Yang:” China`s Economic Development”, Palgrave Macmillan, Borough of Camden, London, First Edition, P 60.

7- Lan Fo’an,” Implementing a Proactive Fiscal Policy”, Qiushi Journal, 8 july 2024.

8- Lipton, D., and J. Sachs. Creating a Market Economy in Eastern Europe: The Case of Poland. Brookings Papers on Economic Activity, 1990,P 75–147.

9- Reddaway, P., and D. Glinski : The Tragedy of Russia’s Reforms: Market Bolshevism Against Democracy. Washington, DC: United States Institute of Peace.2001, P179.

10- Solinger, D. J: Chinese Business Under Socialism: The Politics of Domestic Commerce in Contemporary China. Berkeley; Los Angeles: University of California Press, 1984, P28.

11- Wong, C., 2011. The Fiscal Stimulus Programme and Public Governance Issues in China. OECD Journal on Budgeting , Volume 3, pp. 1-21.

12- Xiang H. C. Proactive Fiscal Policy: Successful Practices of Macroeconomic Regulation, Qiushi Journal, 2002.

13- Xiang Hua, Global Recession: Causes and Remedies, China Today, Issue 5, May2003.